بحث

المسكن القروي بالحوض النهري سمير (الريف الغربي المغرب)

Logement rural dans le bassin versant de Smir (Rif N-O Maroc)
Rural housing in the Smir watershed (Rif Northwest Morocco)

عادل الكريني ADIL EGRINI
دكتوراه في الجغرافية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمرتيل

الملخص :

يعد المسكن القروي بعالية حوض سمير مرآة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجال خلال العقدين الأخيرين من القرن 21م. فقد تأثر النسيج السكني بضعف شروط الاستقرار، الناتجة عن ضيق الأراضي الزراعية ونزع جزء منها لتشييد سد سمير، إضافة إلى القيود الغابوية والعزلة الجغرافية وضعف التجهيزات الأساسية. وفي هذا السياق، حافظت الأسر القروية على نمط الأسرة الممتدة، حيث يشكل المسكن فضاء جماعيا يحتضن أجيالًا متعددة، يعكس تماسك البنية العائلية وارتباطها بالأنشطة الفلاحية التقليدية.

عرف المسكن تحولات تدريجية في شكله ومواد بنائه وتجهيزاته، إذ انتقل من البناء التقليدي إلى استعمال الإسمنت والآجر، مع توسع في عدد الغرف وتحسن في المرافق الداخلية. ويعبر هذا التطور عن تفاعل المجال القروي مع دينامية التحضر والنمو السياحي على الواجهة الساحلية، رغم استمرار مظاهر الهشاشة في جل المداشر. يشكل المسكن القروي بعالية حوض سمير مدخلا أساسيا لفهم التحول المجالي والاجتماعي، ومؤشرا على تفاعل الساكنة القروية مع التغيرات الاقتصادية والبيئية في سياق سعيه نحو تحسين شروط العيش دون التفريط في خصوصياته المحلية.

الكلمات المفاتيح :

حوض سمير، المسكن القروي، المقاربة النسقية، الساكنة القروية.

Résumé :

L'habitat rural dans le haut bassin versant de Smir constitue un miroir des transformations sociales et économiques qu'a connues la région au cours des deux dernières décennies du XXIe siècle. Le tissu résidentiel a été affecté par la faiblesse des conditions de stabilité, due à l'exiguïté des terres agricoles et à l'expropriation d'une partie d'entre elles pour la construction du barrage de Smir, ainsi qu'aux contraintes forestières, à l'insuffisance des équipements de base et à l'isolement géographique.

Malgré ces contraintes, l'habitat reste un espace collectif qui abrite la famille élargie, reflétant sa cohésion et son attachement aux activités agricoles traditionnelles. Il a connu une transformation progressive de sa structure et de ses matériaux, passant de la construction traditionnelle à l'usage du ciment et des briques, tout en améliorant ses équipements intérieurs. Cette évolution exprime l'interaction du milieu rural avec la dynamique d'urbanisation et le développement touristique du littoral. Ainsi, l'habitat rural apparaît comme une clé de lecture essentielle des mutations spatiales et sociales dans le haut bassin versant de Smir, traduisant la quête d'un équilibre entre authenticité et modernité.

Mots-clés :
Bassin versant de Smir, Habitat rural, Approche systémique, Population rurale.

Summary :
The rural housing in the upper Smir watershed reflects the social and economic transformations that the region has undergone over the last two decades of the 21st century. The residential fabric has been affected by unstable conditions due to the limited amount of agricultural land and the expropriation of part of it for the construction of the Smir Dam, as well as forestry constraints, inadequate basic facilities, and geographical isolation.

Despite these constraints, the rural housing remains a collective space that hosts the extended family, reflecting its cohesion and attachment to traditional agricultural activities. It has undergone a gradual transformation in terms of structure and materials, moving from traditional construction to the use of cement and bricks, with while improving its interior fittings. This evolution reflects the interaction between the rural environment and the dynamics of urbanization and coastal tourism development. Thus, the rural housing appears to be an essential key indicator to understanding the spatial and social changes in the upper Smir watershed, reflecting the quest for a balance between authenticity and modernization.

Keywords :
Smir watershed, Rural housing, Systemic approach, Rural population.

جدول المختزلات

المختزلات	المعنى
د	درهم
ش	شهر
م^2	متر مربع
م ع	مجموع عام
HCP	مديرية الاحصاء
%	نسبة مائوية

المقدمة.

يعد المسكن القروي بحوض سمير عنصرا محوريا لفهم الخصوصيات المجالية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، إذ يشكل أكثر من مجرد فضاء للسكن والإيواء، فهو تجسيد حي لعلاقة الإنسان بمحيطه الطبيعي وتعبير عن أسلوب عيشه ومكانته داخل النسيج القروي. ومن خلال دراسة خصائصه المادية والمعمارية يمكن استقراء طبيعة التفاعل القائم بين الوسط البيئي من جهة، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، بما يعكس مدى قدرة الساكنة على التكيف مع ظروف المجال ومتغيراته.

يتميز المسكن القروي في حوض سمير بطابعه التقليدي، انسجاما مع طبيعة الوسط الجبلي والإمكانات البيئية المتوفرة، غير أن العقود الأخيرة شهدت تحولا تدريجيا في مواد البناء، حيث بدأ الاعتماد على مواد حديثة كالإسمنت والحديد والآجر، وهو ما يعكس تغيرا في مستوى المعيشة وتطورا في طموحات الأسر القروية نحو تحسين ظروف السكن والعيش، فضلا عن تأثر المنطقة بنماذج عمرانية حضرية قريبة نتيجة الانفتاح الاقتصادي (السياحة الجبلية) وتطور البنيات التحتية ووسائل النقل.

هذا التحول في البنية المادية للمسكن لم يكن معزولا عن السياق الاجتماعي والاقتصادي العام، بل جاء مواكبا لتحولات في بنية الأسرة القروية، وتنوع الأنشطة الاقتصادية. كما أدى ذلك إلى ظهور تباينات واضحة بين المداشر من حيث شكل المساكن ومستواها العمراني.

إن أهمية المسكن القروي بحوض سمير تكمن في كونه مؤشرا واضحا على مستوى التنمية المحلية، فهو يعكس قدرة الساكنة على الاستفادة من الخدمات الأساسية والبنيات التحتية (الكهرباء، الماء، الصرف الصحي)، كما يعبر عن دينامية التحول المجالي والاقتصادي التي تعرفها المنطقة في ظل سياسات التهيئة القروية. ومن ثم، فإن تحليل تطور المسكن القروي يتيح فهما عميقا للتحولات المجتمعية التي تمس نمط العيش، وتغير القيم والعلاقات داخل الأسرة والمجتمع المحلي.

وعليه، فإن دراسة المسكن القروي بحوض سمير تتجاوز الجانب المادي والعمراني إلى مقاربة نسقية تسعى إلى ربط البعد الاجتماعي بالاقتصادي والمجالي، وإبراز الدور الذي يلعبه المسكن في إعادة تشكيل المجال القروي وتنظيمه. كما تمثل هذه الدراسة مدخلا أساسيا لتقييم مدى انسجام التحولات العمرانية مع متطلبات التنمية المستدامة، ولتسليط الضوء على علاقة الإنسان بالمجال في ظل دينامية التغيير التي يعرفها العالم القروي المغربي عامة، وحوض سمير خاصة.

الشكل 1 الموقع والموضع الجغرافيين لحوض سمير (ش غ الريف).

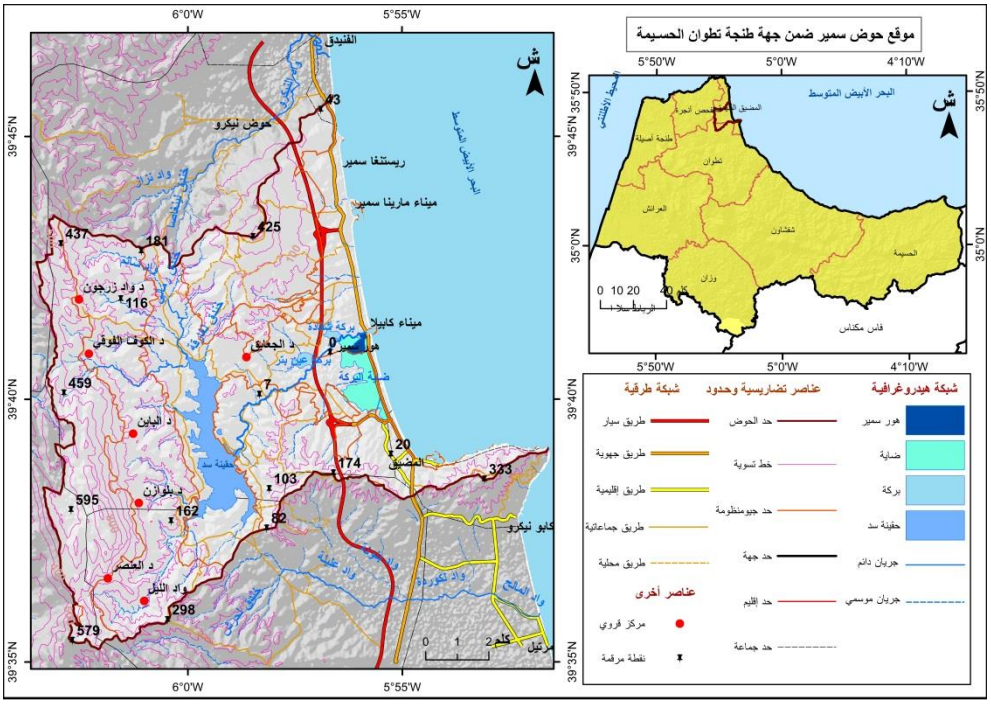

المصدر : انجاز عادل الكريني، 2025.

ويأتي عنصر المسكن القروي في مركز هذا التحليل، حيث يشكل البنية الأساسية، التي تنعكس عليها الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للساكنة. فالمسكن لا يمثل فقط مأوى للسكان، بل هو فضاء يعكس مستويات الدخل، وحيازة الموارد، والتركيبة الأسرية، إضافة إلى ارتباطه بالعادات والتقاليد المحلية. لذا، تتناول المقالة جوانب المسكن من حيث نوعيته، وبيئته الداخلية والخارجية، وتاريخ بنائه، وصفة حيازته...، باعتبارها مؤشرات حيوية لفهم ديناميات الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في الوسط القروي.

اختيرت عالية حوض سمير، كمجال للدراسة، نظرا لتناقضاتها العديدة، حيث تعيش في ظل ظروف تأزم واضح، الأمر الذي يتطلب اعتماد المنهج الجغرافي النسقي الشمولي لفهم هذه الأزمة وتحليلها بعمق.

إن المقاربة النسقية تمثل مدخلا نظريا ومنهجيا تطبيقيا قادرا على الإحاطة بهذا التعقيد، إذ تقوم على تحليل الظواهر في ترابطها وتكاملها، بدل النظر إليها كعناصر منفصلة. فهي تعنى بدراسة العلاقات المتبادلة بين المكونات الطبيعية (المناخ، التربة، الموارد المائية، موارد غابوية)، والبشرية (الساكنة، البنية العمرية، المهن، وخصائص المسكن)، والاقتصادية (أنماط الإنتاج، السوق المحلي)، وكيفية تفاعلها في إطار منظومة متكاملة. ويتيح هذا المنظور الكشف عن التأثيرات المتبادلة بين التعليم والنشاط الاقتصادي، أو بين الهجرة والتغيرات السوسيو-ديموغرافية، فضلا عن دور المسكن كحاضنة للعلاقات الاجتماعية والاستقرار الأسري، وغيرها من الروابط، التي قد لا تبرز بوضوح في الدراسات القطاعية التقليدية.

نسعى من هذه المقالة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها :

- ✓ تحليل خصائص المسكن القروي بالحوض، من خلال رصد التحولات التي عرفها بين الطابع التقليدي والحديث، ارتباطا بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ الكشف عن العوامل المؤثرة في تطور المسكن القروي، سواء الطبيعية (كالتضاريس والمناخ والموارد المحلية) أو البشرية (كالهجرة، وتحسن الدخل، والسياسات العمومية في مجال التهيئة والتنمية القروية).
- ✓ تقييم دور المسكن القروي كمؤشر للتنمية المحلية، من خلال تحليل العلاقة بين جودة السكن ومستوى عيش الأسر، ومدى استفادتها من التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية.
- ✓ إبراز العلاقة التفاعلية بين المسكن والمجال القروي في إطار مقاربة نسقية، قصد فهم كيفية إسهام التحولات العمرانية في إعادة تشكيل المشهد المجالي والاجتماعي بالمنظومة القروية لحوض سمير.

تنبع الإشكالية المركزية لهذه الدراسة من التساؤل الجوهري التالي : كيف يمكن للمقاربة النسقية أن تقدم فهما شاملا للمسكن والواقع في الوسط القروي بحوض سمير، بما يسهم في اقتراح حلول تنموية أكثر نجاعة واستدامة؟

تقوم هذه الإشكالية على فرضية أساسية مفادها أن المسكن القروي لا يمكن فصله عن السياق العام للمجال القروي، إذ يمثل جزءا من منظومة متكاملة تتفاعل فيها العناصر الطبيعية والبشرية والاقتصادية في إطار دينامية مجالية واجتماعية معقدة. ومن ثم، فإن فهم واقع السكن القروي وتحولاته يقتضي تجاوز المقاربات القطاعية الضيقة نحو مقاربة شمولية تدمج مختلف الأبعاد المكونة للمجال.

1 المنهاج المعتمد.

1.1 اعتمدنا المنهاج النسقي.

اعتمدت هذه المقالة على المقاربة النسقية، مع جعل المسكن القروي مركزا لتحليل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في عالية حوض سمير. فالمسكن لا ينظر إليه هنا كعنصر معزول، بل كمنظومة تعكس شبكة من التفاعلات المتداخلة بين الإنسان والمجال. ومن خلال تحليل خصائصه يمكن فهم طبيعة البنية السكانية، ومستوى العيش، والتغيرات المجالية التي تعرفها المنطقة.

ينطلق هذا التوجه من قناعة بأن المسكن القروي يمثل البنية النسقية الأساسية للوسط القروي، فهو منتوج اقتصادي يرتبط بمستوى الدخل وأنماط الإنتاج، ومؤشر اجتماعي يعبر عن وضع الأسرة ومكانتها، وعنصر مجالي يعكس مدى اندماج الإنسان في بيئته الطبيعية واستفادته من مواردها. وعليه، فإن فهم التحولات التي عرفها المسكن القروي-سواء على مستوى مواد البناء أو أنماطه ووظائفه- يشكل مفتاحا لتشخيص الواقع القروي وتحليل ديناميته.

1.2 الاستمارة.

واعتمادا على هذه الرؤية، تم اختيار العمل الميداني كأساس لجمع المعطيات وتحليلها، باعتباره أداة فعالة لرصد الواقع المعيش للمساكن والأسر بشكل مباشر. وقد أُنجزت الدراسة الميدانية بالاعتماد على استمارة إلكترونية استهدفت عينة من 228 أسرة موزعة على أربعة مداشر (الباين، الكوف الفوقي، بلوازن، واد الليل). وقد مكنت هذه الأداة من جمع بيانات كمية ونوعية حول المسكن القروي، تشمل مواد البناء، نمط التنظيم الداخلي، ملكية العقار، عدد الغرف، عدد الطوابق، نوع التجهيزات الداخلية والمرافق الخارجية.

اعتمدت في هذه المقالة على المقاربة النسقية باعتبارها إطارا مرجعيا لتحليل خصائص المسكن القروية في ترابطها مع العناصر الطبيعية والاقتصادية. وترتكز هذه المقاربة على اعتبار الوسط القروي بعالية الحوض منظومة متكاملة تتفاعل فيها مكونات متشابكة.

تم اختيار العمل الميداني كأسلوب رئيسي لجمع البيانات وتحليلها، لما توفره من إمكانية الحصول على معطيات أصيلة دقيقة وواقعية، تعكس الوضع الحالي للساكنة والمسكن. وتم تحديد وحدة التحليل على مستويين :

المستوى الأسري : باعتبار الأسرة الوحدة الأساسية للتنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وتشمل دراسة ظروف السكن وحيازة المسكن.

المستوى الفردي : لرصد المؤشرات الديموغرافية والتعليمية والمهنية، في ترابط مع الأسرة.

اعتمدت الدراسة على المقاربة الكمية المدعومة ببعض المؤشرات النوعية لتفسير النتائج، وذلك من خلال تحليل بيانات الاستمارة الميدانية، ومقارنتها ببيانات رسمية صادرة عن المندوبية السامية للتخطيط والمؤسسات المحلية.

ينبني العمل الميداني لهذه المقالة على نموذج استمارة شاملة أعدها الأستاذ نبيل، تتناغم مع المنهج النسقي. شملت الاستمارة المجال القروي لحوض سمير (جماعة العليين وجزء من جماعة الملاليين)، بالإضافة إلى كافة الجوانب الطبيعية والبشرية. وقد استدعى التحليل الشمولي لمجال الدراسة وفق المقاربة النسقية إعداد نموذج استمارة مركبة لتفادي التحليل القطاعي، فتم تصميم النموذج بقالب موحد (NABIL, 2006) يتضمن المحور المتعلق بالساكنة القروية وظروفها المعيشية من كافة الجوانب.

إن مقاربة الشمولية للمنظومة القروية بحوض سمير، تستدعي أن تكون الاستمارة على شكل قاعدة معطيات، تتناسب مع البرامج التي نجيد استعمالها. وأكدنا على أن اختيار برنامج إكسيل لبساطته وسهولة استخدامه، مع إمكانية تعبئته مباشرة على لوحة إلكترونية (Tablette)، واعتماد الرقن النصف أوتوماتيكي، مما يجعلها قابلة للمعالجة الإحصائية.

العمل وفق المنهج النسقي والمرجعيات المتوفرة سهل علينا العمل الميداني، وخفف عناء الرقن اليدوي، ووفر الوقت والكلفة المالية، كما سهل عملية التصحيح ومكن من المعالجة الرقمية لقاعدة المعطيات.

بدأ العمل الميداني فور تهيئة نموذج الاستمارة، حيث تم أخذ عينات من أربعة دواوير أساسية بالحوض : الباين، والكوف الفوقي، وواد الليل، وبلوازن، وبناء على إحصاء 2014، تم تحديد نسب عينات الاستمارة لكل منها (الجدول 1).

الجدول 1 مواضيع الاستمارة القروية : عناصرها ومكوناتها ومتغيراتها (الشق الخاص بالمسكن).

المواضيع	العناصر	المكونات	المتغيرات
المسكن وتجهيزاته	3	12	52

المصدر : الكريني، 2025.

إن الاستمارة، المعتمدة في المقالة، مركبة من مجموعة من المحاور التي تتسم بالتكامل بين معطياتها الاقتصادية والاجتماعية، والسكن والتجهيزات المرتبطة به وببيئته، وبعض القطاعات الاقتصادية، التي تحضي بمكانة داخل النسيج الاقتصادي للمنظومة القروية، معطيات متنوعة ومرتبة بشكل دقيق، مما يسهل علينا قراءة شبكات استمارات المسح (الجدول 1). بعد أقلمة نماذج الاستمارات، قبل النزول بها إلى الميدان، حددنا الجماعات القروية المنتمية للحوض، كليا أو جزئيا، وجردنا الدواوير بتراب المنظومة القروية للحوض، بالاعتماد على الخرائط الطبوغرافية، وصور

الاقمار الاصطناعية (برنامج ساس بلانيت، وبرنامج كوكل أرث)، إضافة إلى نتائج إحصاءي 2004 و 2014 للسكان والسكنى. وتم تحديد دواوير عينة الاستمارة القروية، على مجموعة من المعايير.

1.3 تحديد نوع وحجم العينة.

تعد العينة جزء من المجتمع الإحصائي، الذي نعمل على دراسة خصائصه وأنشطته. يجب أن تكون العينة ممثلة لكل أفراد المجتمع المدروس تمثيلا صحيحا، قائما على معايير إحصائية، تمكن من تعميم النتائج والخلاصات على مجتمع الدراسة.

يرتبط وقع وتأثير العينة بحجمها، كما يرتبط بالهدف والغرض المراد من الدراسة، وبتنوع العناصر المعالجة، ودرجة التعمق في البحث، وبظروف الولوجية واستعداد المستجوبين للتعاون وتقديمهم لأجوبة مبنية على الصراحة (إتمام التعبئة والصراحة)، دون أن ننسى الوسائل المعتمدة والوقت المخصص للباحث (NABIL, 2006, 2016).

الجدول 2 عينة الاستمارات السوسيو-اقتصادية بحوض سمير.

الطبقة	عدد الجماعات	الجماعة	عدد الدواوير	الدوار/ مدينة	عدد الأسر	عدد الاستمارات
القروية	2	العليين	3	بلوازن	130	66
				الكوف الفوقي	113	60
				الباين	71	40
		الملاليين	1	واد الليل	130	62

المصدر : الكريني، بالاعتماد على نتائج الإحصاء العام للسكن والسكنى 2014، مندوبية الصيد البحري بالمضيق، 2022.

1.4 ملء ومعالجة قاعدة معطيات الاستمارات السوسيو-اقتصادية.

تمت تعبئة استمارة الساكنة في نموذج قاعدة معطيات ببرنامج الإكسيل بالرقن النصف أتوماتيكي على اللوحة الإلكترونية (*Tablette*) مباشرة في الميدان، الشيء الذي مكننا من الاقتصاد في الجهد والوقت، الذي كان من المفروض أن يخصص لترميز الاستمارات وإعادة رقنها، كما جنبنا عناء ومصاريف طبع الاستمارات الورقية وسهلت عملية تصحيحها.

بعد انتهاء عملية الملء، تمت مراقبة وتصحيح معطياتها بتقنيات برنامج إكسيل (الفرز، المقارنة، التلوين...).

2 المسكن القروي بحوض سمير.

2.1 أهمية المسكن

يعتبر المسكن في الوسط القروي عنصرا أساسيا ضمن النسق الاجتماعي، حيث يشكل رابطا متداخلا بين البنية الاقتصادية والثقافية للمجتمع. فالمسكن لا يقتصر على كونه مجرد مأوى للساكنة، بل يعكس مستويات الدخل والموارد المالية، ويتجلى من خلاله نمط العيش والتقاليد المحلية. علاوة على ذلك، يرتبط المسكن بتركيب الأسرة وحجمها، مما يدل على طبيعة العلاقات الاجتماعية والتماسك الأسري بالجماعة القروية. ومن خلال دراسة المسكن ضمن المنظومة النسقية، يظهر كيف تؤثر العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بشكل متبادل، حيث يؤثر الوضع المادي على نوع وجودة المسكن، وفي المقابل، يحدد شكل المسكن مدى التفاعل الاجتماعي ومستوى الاندماج المجتمعي. بهذا، يمكن اعتبار المسكن مؤشرا ديناميكيا يعكس واقع الوضع الاجتماعي في المجتمع القروي، ويبرز الترابط بين مختلف العناصر المكونة للنسق المجالي.

إلى جانب دراسة الأوضاع الاجتماعية للساكنة القروية، قمنا بدراسة المسكن القروي باعتباره أحد مكونات المشهد الريفي الأساسية والبنيوية. فلا تخلو المجالات الريفية، عموما، من حيز تشغله أجزاء خاصة بالسكن وأخرى بالماشية. ويختلف هذا السكن باختلاف الأوساط، سواء من حيث وظائفه أو تصميمه ونوعية مواد البناء (عبد الصادق بلفقيه، بدون تاريخ). وقد عرف لوبو المسكن القروي بأنه هو أكثر من مجرد مأوى، إنه فضاء للحياة، ومكان للهوية والانتماء، حيث تمارس العلاقات الاجتماعية وتبنى الروابط الأسرية، وهو يعكس الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للأفراد والجماعات (LEBEAU, 1992).

وللسكن الريفي مكونات أساسية مرتبطة بالبنية الفلاحية (الأكحل، 2004)، لذا يعد ترجمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الفلاح، وتعبيرا عن تطلعاته وأحلامه. ومن هنا، لا يكل الإنسان في هذه الجبال من العمل على تطويره وتهيئته. فهو الإطار الذي يشبع رغباته، ويقضي فيه معظم أوقاته، ويعبر من خلاله عن نجاحاته (بوهلال، 2016).

يؤدي السكن الريفي دورا مزدوجا، فهو يحمي الأسرة وأمتعتها من جهة، ويشكل مركز الحيازة من جهة أخرى، حيث يحفظ المحاصيل الزراعية والمعدات الفلاحية، ويأوي الماشية، وتمارس به بعض الحرف، خصوصا تلك المرتبطة بالإنتاج الفلاحي (الأكحل، 2004، كرزازي، 2006). فهو إذن أداة توافق النشاط الزراعي، ابتكرتها وطورتها الأجيال المتعاقبة. إن السكن هو ابن بيئته، ويتكيف مع ظروف محيطه المختلفة (بلفقيه، 1988).

إلى جانب هذه العناصر المتعلقة بالمسكن، تمت دراسة خصائصه المتنوعة، مثل صفة حيازته، وتاريخ تشييده، وعدد طوابقه، وغرفه، ومساحته، وتجهيزاته الداخلية، ومرافقه الخارجية.

2.2 التطور المجالي للمسكن القروي.

يرتبط المسكن الريفي بعدة عوامل ومحددات طبيعية واقتصادية واجتماعية محلية، فهو يعكس معيطات وسطه الطبيعي، سواء على مستوى الموضع، الذي يتحكم في اختياره مختلف الاعتبارات، كالمتعلقة بالأمن (المواقع المحصنة)، والمواد المستعلمة في البناء أو الهندسة المعمارية، التي تتكيف مع الظروف المناخية، وبطرق تنظيم واستغلال المجال (فجال، 2006، عند صديق، 2014، عند أوكيناز، 2021). تستقر معظم التجمعات السكنية القروية بتلال السفح الشرقي لسلسلة الحوز، في موضع به العيون والمنابع ويشرف على الأراضي الصالحة للزراعة، وأيضا من العالية، التي تكسوها بقايا الغابة، والتي توفر المراعي الجيدة والآمنة. يمكن وصف التنظيم العام للسكن القروي بأنه عقد من الدواوير يحيط بالقمم، تبعا لتواجد العيون والمنابع المائية والأراضي الصالحة للزراعة.

الصورتين 1 - 2 أمثلة من تطور السكن القروي المجال القروي لحوض سمير.

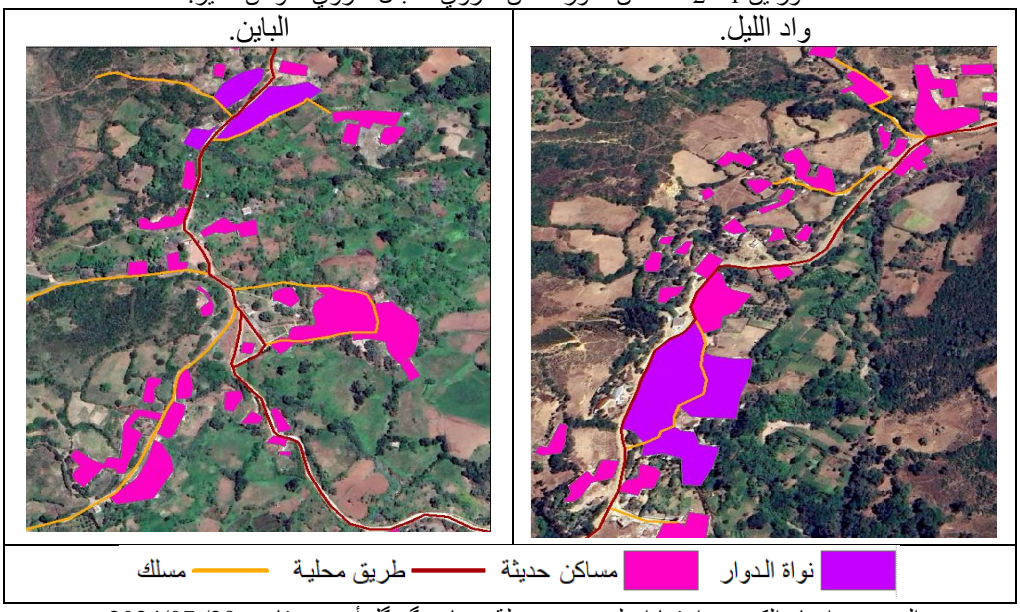

المصدر : انحاز الكريني، اعتمادا على صور منزلة ببرنامج گو گل أورت، بتاريخ 29/ 07/ 2024.

تشيد المساكن بشكل متعامد مع خطوط التسوية، في ارتفاعات تقيها من مخاطر السيول والانجرافات. أما المنشآت الحديثة فتستقر عادة على طول الطرق، تلبية لحاجيات الولوجية السهلة (سبب اقتصادي).

ارتكزت نشأة الدوار بسفوح الجبل أو التلال على 4 أسباب رئيسية، هي :

- تواجد الماء.
- الحاجة للأمن، لأن السهل يكون عرضة لهجوم الأعداء.
- الرغبة في الحماية من خطر الفيضانات.
- الحفاظ على الأراضي ذات التربة الخصبة والصالحة للزراعة في قعور الأودية.

تلعب الظروف الطبيعية، وخاصة توفر الماء والحماية من الفيضانات، إلى جانب الجيولوجيا، مثل قرب مواقع مواد البناء وتفادي مخاطر الانهيارات والانزلاقات، دورا جوهريا في تحديد موقع وطبيعة السكن. لقد كان لهذه الضغوط الطبيعية أثر بارز في تشكيل المناظر السكنية، التي اختلفت تبعا لاختلاف هذه العوامل. ومع مرور الزمن واستتباب الأمن، أصبح التركيز ينصب، بشكل متزايد، على سهولة الولوج، لتيسير توفير مواد البناء، والوصول إلى المدارس، وتعزيز إمكانيات التجارة والسياحة وغيرها من الأنشطة.

يعتبر السكن، بشكل عام والريفي بشكل خاص، كميزان حرارة يقاس به مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأسرة. وهذا ما يظهر جليا في الميدان، بالتمييز بين سكنين متجمع ومتشتت، وبين سكنين : صلب منظم وهش (كرزازي، 2006).

يخضع توزيع السكن القروي بحوض سمير لعدة عوامل، من أبرزها الظروف الطبيعية وتوفر الأراضي الصالحة للزراعة. وبناء على ذلك، يمكن التمييز بين نوعين من الأراضي : تنتشر المناطق الزراعية البورية في عدد من وحدات الحوض، وتعتمد في الري، كلية، على التساقطات، في ظل ندرة الأتربة الصالحة للزراعة. ويسهم هذا الوضع في تشتت المساكن وعزلتها، حيث تبنى غالبا بالقرب من الاستغلاليات الفلاحية، وتمثل هذه الحالة النمط السائد في غالبية المداشر بالحوض.

أما المناطق الزراعية المسقية، فتعتمد على أساليب تقليدية في الري، وتتركز في المواقع القريبة من قعور الأودية أو السواقي، سواء كانت إسمنتية أو ترابية، تنحدر من العيون والمنابع المائية. ويستلزم هذا النوع من الاستغلال الزراعي تنظيما مجتمعيا دقيقا، ويؤدي إلى تمركز السكن بالقرب من الأراضي المزروعة، لتيسير عمليات الاستغلال والحراسة.

2.2.1 **المسكن القروي المتجمع المتراص.**

يفسر هذا النوع، أساسا، بتواجد مجموعة من المصالح المشتركة بين سكانه، خصوصا على أساس الدفاع المشترك (سابقا)[1]، ثم الاستغلال الجماعي للمزارع أو المراعي، وسهولة التواصل السريع والتدخل الفوري عند حدوث أي طارئ (الأكحل، 2004). حجم هذه التجمعات متغير، ومتوسط مساحة منازلها في حدود 100 م^2، ويمكن أن يكون هيكلها مكدسا، إلى حد ما، بشكل عام (الصورة 3).

تتوفر أغلب الدواوير على موارد مائية مشتركة، من قبيل الآبار أو العيون أو السواقي، تضمن الحد الأدنى من تزويد الساكنة بالماء. أما الدواوير الكبرى نسبيا، فغالبا ما تحتضن مسجدا مجهزا بمرافق للوضوء ومراحيض، إضافة إلى غرفة تستعمل ككتاب قرآني لتعليم الأطفال، يشرف عليه فقيه الدوار.

ويميز نمط السكن المتجمع والمتراص أغلب التجمعات السكنية القروية، حيث تفرض طبيعة الانحدار الحاد للأراضي وقلة المساحات القابلة للتعمير نمطا سكنيا مدرجا، يتسم بالكثافة والتراكب، انسجاما مع المعطى التضاريسي للمجال.

يلاحظ تواجد بقعة شرق الدوار، تعد مجال امتداد للمقبرة. وتتميز بكونها محمية ومتاخمة لمنطقة الذروة النباتية، حيث لا تزال تحافظ على نسبة مهمة من توازن الغطاء الغابوي الأصلي، ما يجعلها تمثل شاهدا بيئيا على الأصل الغابوي لحوض سمير. وموقعها أجود للاستقرار البشري، نظرا لغياب مخاطر مهيلات السفوح.

يستخلص، من هذا النمط، من السكن المتراص، مسألتان :

- ✓ الأولى تتعلق بإدراك الإنسان أهمية الحفاظ على الأراضي الزراعية من التوسع العمراني،
- ✓ والثانية تتعلق بالروح الجماعية والتآزر والتلاحم بين الساكنة.

[1] حيث كان انعدام الأمن سائدا (السيبة)، وكان شكل المدشر الشبه-الدائري يساعد على حسن التكتل وتسهيل الدفاع.

الصورة 3 سيادة السكن المتراص بمدشر العنصر.

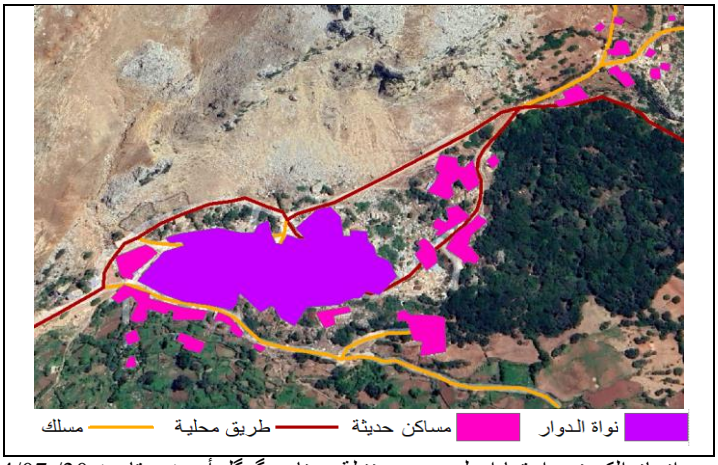

المصدر : انحاز الكريني، اعتمادا على صور منزلة ببرنامج گوگل أورت، بتاريخ 30/ 2024/07.

2.2.2 **المسكن القروي المشتت.**

كانت القرية، في السابق، تشكل نموذجا متماسكا، حيث كانت المساكن تتركز في مجال ضيق، انسجاما مع المعطيات الطبيعية ومراعاة للخصوصيات الفلاحية والبشرية. غير أن هذا النمط شهد تحولا تدريجيا، أفضى إلى تفكك الدواوير الأم وظهور دواوير فرعية، نتيجة تشتت المساكن في المجال القروي. وقد أدى هذا التفكك إلى نشوء الفرقة والصراعات داخل الجماعة، وهدر للموارد.

ويعزى انتشار هذا النمط السكني إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها : الضغط الديمغرافي، وتحسن الوضع الأمني في الأوساط القروية، إلى جانب وفرة الأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي والرعوي (توفر محدود)، أو توفر المياه الصالحة للشرب، أو تحسن البنية التحتية، خصوصا شبكة الطرق، فضلا عن دوافع اقتصادية (الصورتين 4_-5).

يسود هذا النمط من السكن بالمناطق المنبسطة أو ضعيفة الانحدار، حيث تشيد المساكن في هوامش المشارات الزراعية، خاصة الكبيرة منها، كما يمكن رصده أحيانا في قعور الأودية. ويعد السكن المشتت من أبرز الإكراهات المجالية التي تعرفها الأوساط القروية، لما يخلفه من عزل اجتماعي، وهشاشة اقتصادية، وضعف في الولوج إلى المرافق العمومية. كما تترتب عنه صعوبات في توفير البنية التحتية الضرورية، وتوسيع الخدمات والتجهيزات الجماعية، سواء كانت عمومية أو خاصة.

يعد المسكن القروي أحد المكونات الأساسية للمشهد الزراعي، وعنصرا بنيويا في التنظيم المجالي للوسط القروي. ومن ثم، فإن دراسة أنماط السكن القروي تمكن من رصد حجم التحولات المورفولوجية والوظيفية التي طرأت على هذا العنصر الحيوي، كما تتيح فهما أعمق للديناميات الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الساكنة.

ويتحدد توزيع السكن القروي وفق مجموعة من العوامل الطبيعية (الانحدار، التربة، الموارد المائية...) والبشرية (الأنشطة الاقتصادية، التقاليد، الانتماءات العائلية...)، التي تشكل إطارا عاما لانتشاره وتطوره. أما تصميم المنزل واختيار مواد بنائه، فغالبا ما يخضعان لإرادة صاحب المسكن وإمكاناته المادية، مدعوما بأفراد أسرته، ما يجعل شكل المسكن انعكاسا للمكانة الاجتماعية لمالكه.

الصورتين 4 - 5 سيادة السكنين القروي المشتت والخطي.

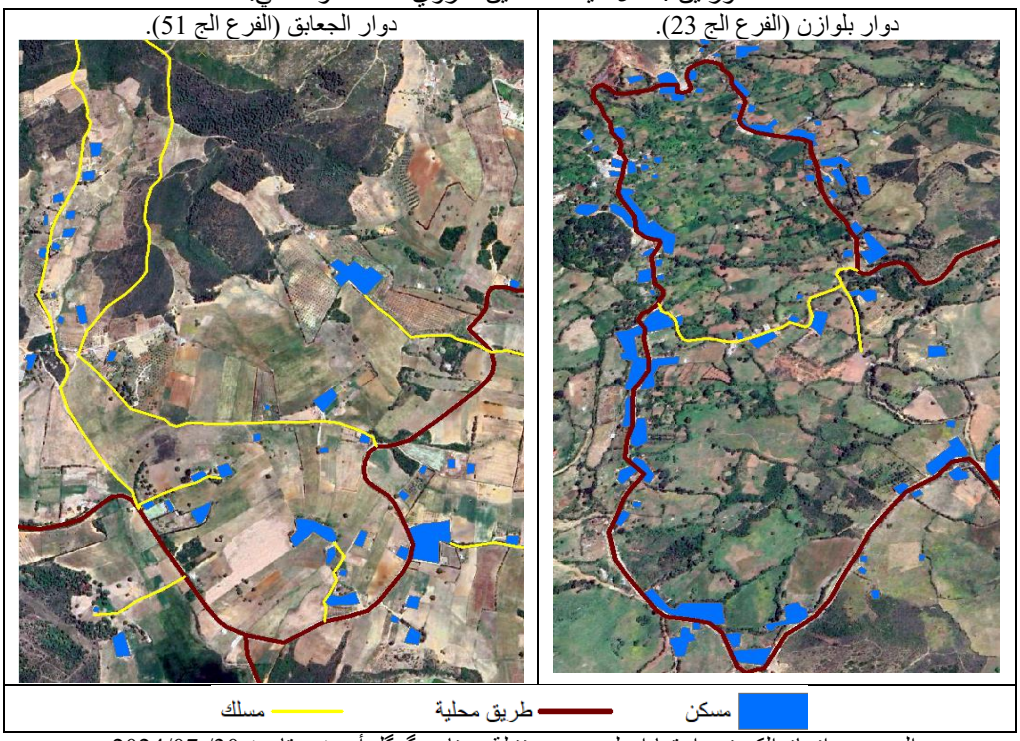

المصدر : انحاز الكريني، اعتمادا على صور منزلة ببرنامج گوگل أورت، بتاريخ 30/ 2024/07.

2.3 تاريخ بناء المسكن القروي وتجهيزاته الداخلية ومرافقه الخارجية.

وكغيره من المنتجات البشرية، خضع المسكن القروي لسلسلة من التحولات، سواء على مستوى موضعه بالمجال، أو على صعيد وظائفه وتنظيمه الداخلي. وتدرك هذه التحولات ضمن أنساق مركبة، تتداخل فيها السيرورات الداخلية (كالنمو الديمغرافي وتبدل أنماط العيش) مع المؤثرات الخارجية (كالتدخلات العمومية أو الهجرة والتحويلات المالية)، ما يفضي إلى دينامية سكنية متعددة الإيقاعات والاتجاهات.

2.3.1 تاريخ بناء المسكن القروي.

يشكل تاريخ بناء المسكن عنصرا جوهريا في فهم دينامية المجتمع القروي، إذ يعكس الظروف التاريخية والثقافية التي أنشئ فيها، ويبين تطور التقنيات المعمارية وأساليب السكن عبر الزمن. كما يساهم في تقييم حالة المسكن، من حيث العمر والصيانة. ويمثل ذاكرة مادية، ترتبط بالهوية المحلية والتقاليد المجتمعية، مما يجعل من دراسته أداة مهمة لتحليل التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الفضاء القروي.

يظهر تحليل تاريخ بناء المساكن القروية بحوض سمير أن المسألة السكنية شهدت دينامية واضحة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لا سيما في العقدين الأخيرين. فقد كشفت المعطيات الميدانية أن 64% من الأسر تقطن في مساكن ما بعد 2000، في حين أن نسبة الأسر التي تقطن بمنازل شيدت بعد عقد 1970-1980 تصل إلى 87% (الشكل 2).

يظهر التباين الواضح بين المداشر في تشييد المساكن عبر العقود، فقد كانت المساكن (قبل 1970) تمثل نسبا ضعيفة في أغلب المداشر حيث بلغت، باستثناء الباين (9%) والكوف الفوقي (7%) اللذين سجلا نسبا متواضعة تشير إلى وجود استيطان قديم نسبيا، مقارنة مع مدشري واد الليل وبلوازن.

منذ الثمانينات، بدأت معظم أسر المداشر تشييد مسكن لها، لكن بنسق متفاوت. فدوار بلوازن عرف تزايدا في تشييد المساكن من 11% خلال العقد 1970-1980 إلى 35% خلال العقد 2010-2020، بينما سجل مدشري الكوف الفوقي وواد الليل عمليات تشييد للمساكن بوثيرة سريعة وغير متوازنة، خاصة خلال العقد 2010-2020 (الشكل 2). حيث بلغت نسب التشييد في تلك الفترة أكثر من 48% و50% على التوالي، ما يكشف عن توسع سكاني مفاجئ، قد يكون مرتبطا بإسكان جديد.

بالمقابل، يتميز مدشر الباين بتشييد للمساكن متوازن، مع تركز بناء المساكن في العقدين الأخيرين (48%) (الشكل 2).

بصفة عامة، فإن أغلب مساكن هذه المداشر قد شيدت بعد سنة 1980، مع تركز واضح بعد سنة 2000، مما يدل على تحوّلات حديثة في النسيج السكاني، ويعكس موجات توسع عمراني أو تحول اجتماعي في نمط الاستقرار.

وتعزى هذه التحولات إلى الطفرة العقارية التي شهدها المنظومة القروية خلال الثلاثة عقود الأخيرة، نتيجة تدفق رساميل كبيرة، وجهت نحو إقامة مشاريع سياحية، ما جعل من حوض سمير وجهة سياحية ذات بعد وطني ودولي، تقوم على مقومات السياحة الشاطئية. وقد كان لهذا التوسع السياحي انعكاس مباشر على بنية المجال القروي، حيث ازداد الطلب على العقار، وتطورت أنماط السكن بشكل ملحوظ.

ومن منظور مجالي، تسجل نسب متقاربة من السكن الحديث (2000- 2022) ضمن المنظومة القروية، إذ تصل إلى 64%. ويقابل ذلك تراجع ملحوظ في نسبة الأسر القاطنة بمساكن يتجاوز عمرها 50 سنة، في دلالة واضحة على التجديد النسبي للبنية السكنية القروية، وانخراطها في دينامية عمرانية جديدة تعيد تشكيل المشهد المجالي للمنطقة (الشكل 2).

الشكل 2 سنة بناء المسكن في حوض سمير (%).

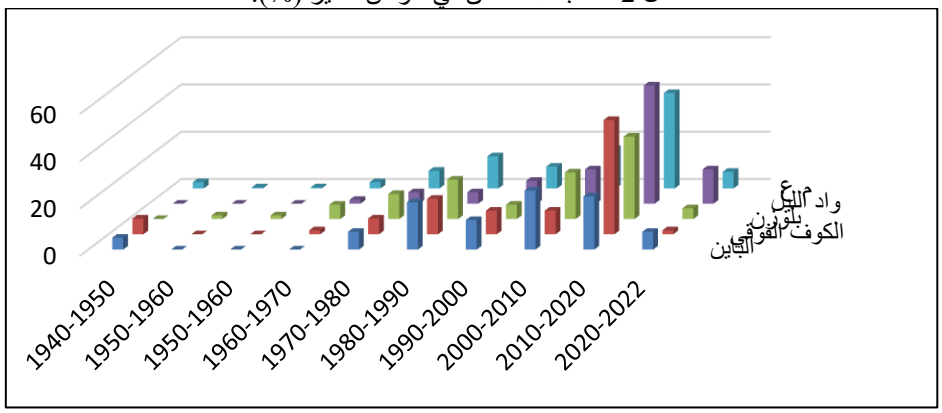

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عينة : 228.

الصورة 6 مسكن قروي أصبح حضيرة لتربية الماشية بمدشر الكوف الفوقي.	الصورة 7 انتشار السكن العصري بمدشر الكوف الفوقي.
الصورة تعكس إحدى أبرز مظاهر التحولات الوظيفية التي طالت المسكن القروي، حيث غالبا ما يعاد توظيف المسكن التقليدي، الذي يكون في الغالب هش البنية ومغطى بالقصدير، ليستعمل كحضيرة للماشية، بدلا من وظيفته الأصلية كمأوى للساكنة.	الصورة تبرز، بوضوح، التحولات العمرانية التي يعرفها المجال القروي، من خلال زحف البناء العصري على نسيج المدشر، في مقابل تراجع المسكن التقليدي، إما بهدمه أو بتحويله إلى وظائف ثانوية غير سكنية، مثل حضائر المواشي أو مستودعات. ويجسد هذا التحول نمطا من التغير المجالي، الذي يعكس دينامية اجتماعية واقتصادية متسارعة، ترتبط بتحسن مستوى عيش الأسر وتغير تصورها للسكن والعيش.

المصدر : بعدسة الكريني، 2022/05/10.

تعد مسألة السكن من القضايا الأساسية والمكلفة ماديا في الوسط القروي. فرغم اعتماد البناء التقليدي، في السابق، على المواد المحلية (كالطين، والحجر، والخشب)، ما كان من شأنه تقليص الكلفة، إلا أن عملية البناء ظلت، نسبيا، ذات عبء مالي معتبر بالنسبة للأسر القروية. ومع التحولات التي شهدها الحوض، أصبحت بعض المواد الحديثة (كالآجر والإسمنت والحديد...) من الضروريات الملحة، وهو ما أدى إلى ارتفاع كلفة البناء بشكل ملحوظ.

وقد ساهم في هذا التحول الانفتاح المجالي للعالية القروية على السافلة، ذات الوظيفة السياحية، نتيجة تحسين البنية الطرقية وتطور وسائل النقل، إضافة إلى تجديد القطاع الفلاحي عبر غراسة الأشجار المثمرة، وتزايد الإقبال على النشاط السياحي. كل هذه العوامل ساهمت في ظهور دينامية سكانية نشيطة بالمنظومة القروية للحوض.

وبينما كانت المساكن التقليدية أكثر انسجاما مع المجال، من حيث الموضع، والمواد، والشروط العمرانية والبيئية، إلا أنها تميزت بهشاشتها ومحدودية مقاومتها للعوامل المناخية. في المقابل، يلاحظ أن المساكن الحديثة غالبا ما تشيد في مواقع غير ملائمة، كقربها من مجاري الأودية أو على حساب الملك الغابوي، وذلك دون احترام ضوابط التهيئة والتخطيط العمرانيين.

ويتم هذا البناء، في كثير من الحالات، بشكل غير قانوني، بل وأحيانا بتواطؤ من بعض أعوان السلطة، مما يجعل هذه المساكن عرضة لمخاطر بيئية متنوعة. كما أنها لا تراعي الإكراهات المتعلقة بشبكات التطهير (الصلبة والسائلة)، ولا ترتبط، في كثير من الأحيان، بشبكتي الماء

والكهرباء، إلى جانب بعدها عن المرافق والخدمات العمومية الأساسية، ما يكرس هشاشتها ويفاقم التفاوتات المجالية بالحوض.

2.3.2 صفة حيازة المسكن القروي.

تعبر حيازة المسكن عن الحق القانوني أو الفعلي للفرد أو الأسرة في التمتع باستخدام المسكن، سواء عبر الملكية أو الاستئجار... وتشكل هذه الحيازة مؤشرا هاما على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث تعكس القدرة على التحكم في الموارد السكنية وتوفر الأمن السكني، مما يؤثر، بشكل مباشر على وضع الأسرة ومكانتها داخل المجتمع القروي.

إن 74% من الأسر القروية تمتلك مسكنها الخاص، في حين تصل نسبة الأسر التي تسكن في مساكن ذات ملكية مشتركة (غالبا عن طريق الإرث) إلى 24%. ويلاحظ غياب شبه تام للأسر بالمساكن الوظيفية، بينما لا تتجاوز نسبة الأسر التي تقطن مساكن بشكل مجاني و 2% (الشكل 3).

أما بخصوص أنماط الملكية، فتسود الملكية الخاصة في جميع المداشر، حيث تتراوح نسبتها بين 67% في الكوف الفوقي وبلوازن، و 89% في واد الليل. ويسجل حضور متفاوت للمسكن ذو الملكية المشتركة، إذ يبلغ 33% في الكوف الفوقي و 32% في بلوازن، مقابل نسب أقل في الباين (25%)، في حين تنخفض هذه النسبة إلى 5% في واد الليل. أما المسكن المجاني والوظيفي، فتبقى نسبتهما هامشية في جل المداشر، ولا تتجاوز 6% و 3% على التوالي.

تشير الأرقام إلى أن نمط الملكية السائد هو الملكية الخاصة، وهو ما يعكس درجة عالية من الاستقرار الأسر لدى الساكنة القروية بعالية الحوض، ويحد من الاعتماد على ملكية المسكن المؤقت أو الجماعي (الوظيفي أو المشترك).

الشكل 3 صفة حيازة المسكن في حوض سمير (%).

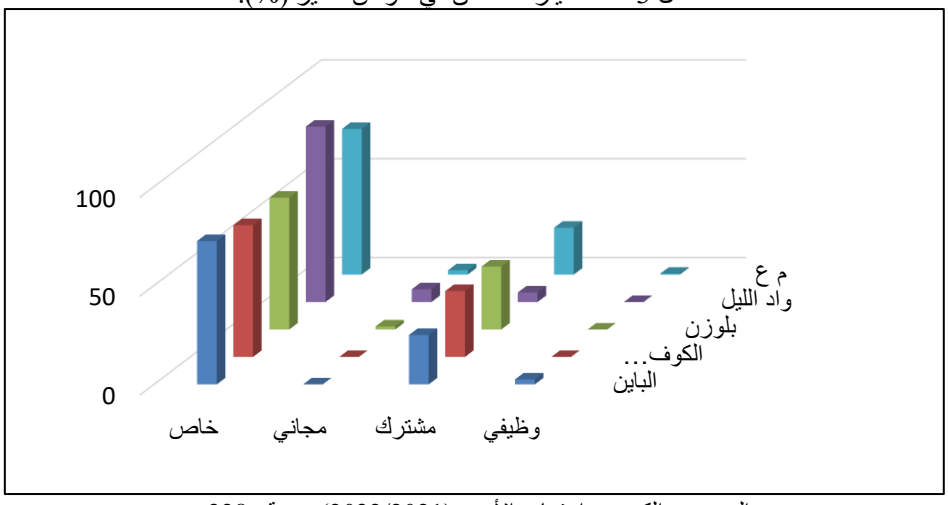

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عينة : 228.

ولا يعزى هذا الارتفاع النسبي في نسبة تملك السكن بالضرورة إلى ارتفاع القدرة الشرائية أو توفر الموارد المالية اللازمة للبناء، بل يرتبط أساسا ببنية ثقافية واجتماعية متجذرة في الوسط القروي، حيث تعد ملكية المسكن شرطا أساسيا للاستقرار، في ظل غياب شبه كلي لسوق الكراء وندرة عمليات البيع العقاري.

ويظهر استمرار نمط "الأسرة الموسعة" في السكن الأصلي، حيث تستقر الفروع المنحدرة من جد أو أب مشترك في نفس المسكن أو بالقرب منه. وغالبا ما يعمد الأب إلى التنازل عن جزء من أرضه لفائدة أبنائه المتزوجين الراغبين في الاستقلال، قصد تشييد مساكن خاصة بهم. وبعد وفاة الأب، يرث الأبناء المسكن الأصلي.

وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض أسعار العقار، نسبيا، في المجال القروي للحوض، مقارنة بالسافلة ذات الطابع السياحي، ساهم بدوره في تشجيع عدد من السكان على الاستقرار في المنظومة القروية، مع مواصلة العمل في المراكز الحضرية المجاورة، مستفيدين من تحسن وسائل النقل، سواء عبر التراقص اليومي أو عبر ما يعرف بـ"الهجرة العكسية".

2.3.3 **أنواع المسكن القروي.**

لم يشهد المسكن القروي تحولات نوعية كبيرة، من حيث عماراته وتجهيزاته، طيلة الفترة الاستعمارية والعقدين الأولين من فترة الاستقلال. غير أنه منذ أواسط السبعينات، وبفعل التحولات المجالية والاقتصادية، التي عرفتها الأرياف المغربية، لا سيما مع إدخال مزروعات جديدة وتعدد الأنماط السياحية (الإيكولوجية، البيئية، الجبلية، الثقافية)، بدأت تظهر تغيرات تدريجية على مظهره العام. تمثلت، هذه التحولات، في الاعتماد المتزايد على مواد البناء الصلبة بدلا من المواد المحلية الهشة، إضافة إلى الفصل الواضح بين البناية المخصصة للأسرة والمرافق الخاصة بالماشية والمعدات الفلاحية.

ساهم انفتاح المجال الريفي المغربي على المدن، وانتشار وسائل الإعلام الوطنية والدولية، بشكل كبير، في هذه التحولات، حيث حاول المسكن القروي تقليد المسكن الحضري، سواء من حيث التصاميم المعمارية، أو مواد البناء المستخدمة، أو التجهيزات المنزلية.

ورغم ذلك، لا يزال السكن القروي بالمغرب يحتفظ، بشكل عام، بتنوعه وخصوصياته المعمارية حسب الجهات، إذ يختلف المسكن القروي في المناطق الجبلية عن نظيره في المناطق السهلية أو الصحراوية، حيث تتنوع مواد البناء بحسب المكونات الطبيعية المحيطة.

وعلى الرغم من الطابع القروي لعالية حوض سمير، شهد نوع السكن تطورا ملحوظا، إذ أصبح السكن العصري يمثل 49% من المساكن، مقابل 51% للسكن التقليدي (الاستمارة الميدانية)، في حين بلغت نسبته 20% على المستوى الجهوي و 26% على المستوى الإقليمي (إحصاء 2014). ويتضح أن جميع المداشر تتجه نحو السكن العصري على حساب السكن التقليدي، الذي تتغير وظيفته غالبا إلى حضائر لتربية الماشية (الجدول 3).

الجدول 3 تطور ونوع السكن القرويين بحوض سمير (%).

المدشر	العمل الميداني 2022			احصاء 2014		
	مسكن تقليدي (%)	منزل عصري (%)	مسكن من نوع آخر (%)	مسكن تقليدي (%)	منزل عصري (%)	مسكن من نوع آخر (%)
الباين	52,5	47,50	0	88,7	9,9	1,4
الكوف الفوقي	56,66	43,34	0	81,4	17,5	0,9
بلوازن	42,42	47,58	0	64,6	35,4	0,0
واد الليل	39,34	60,66	0	77,7	21,5	0,8

المصدر : العمل الميداني، 2021-2022، الإحصاء العام للسكان والسكنى حسب الدواوير، 2014.

يمكن تفسير انخفاض نسبة السكن التقليدي وارتفاع نسبة السكن العصري في مختلف المداشر المدروسة بعدة عوامل، أبرزها : تحسن إمكانيات الولوجية، التي تسهل على السكان اقتناء

مواد البناء، بالإضافة إلى توفر الظروف الملائمة، والتوسع على حساب الأراضي الفلاحية والملك الغابوي، وتنوع الأنشطة الاقتصادية للسكان.

3 خصائص المسكن القروي بعالية حوض سمير.

تنبع أهمية المسكن القروي من كونه عنصرا يعكس الثقافة المحلية، ويحافظ على التوازن بين الإنسان ومحيطه، كما أنه يلعب دورا أساسيا في استقرار السكان في القرى، والحد من الهجرة نحو المدن.

3.1 مساحة المسكن القروي.

شهد المسكن القروي تحولات مهمة على مستوى المساحة. حيث تسود المساكن التي تتراوح مساحتها ما بين 50 و 100 م^2 بنسبة 62%، تليها المساكن التي تتراوح مساحتها ما بين 100 و 150 م^2 بـ 30%. أما المساكن الأوسع، التي مساحتها ما بين 200 و 250 م^2، فتمثل 2%، في حين تشكل المساكن الضيقة التي تقل مساحتها عن 50 م^2 حوالي 1% فقط (الشكل 4).

يظهر من الشكل 4، سيادة المساكن التي تتراوح مساحتها ما بين 50 و 100 م^2، والتي تسجل أعلى النسب في جميع المداشر، أبرزها الكوف الفوقي (70%) وواد الليل (69%)، يليها مدشر بلوازن (55%) والباين (52%) (الشكل 4). تعكس هذه الأرقام توجها عاما نحو مساكن متوسطة المساحة، تلبي الحاجيات الأساسية للأسر القروية بعالية الحوض، وهو الشيء الذي يتماشى مع نمط العيش القروي المرتبط بالاكتفاء الذاتي والمساحات متعددة الوظائف.

أما الفئة 100 - 150 م^2 من المساكن، فتسجل نسبا متفاوتة، إذ تبلغ 40% في الباين و 82% في بلوازن، مقابل 25% في الكوف الفوقي 23% في واد الليل، مما يشير إلى نزعة لدى بعض الأسر نحو التوسعة التدريجية للمسكن. في المقابل، تبقى المساكن التي تتجاوز مساحتها 150 م^2 محدودة الحضور، حيث لا تتعدى 14% في أقصاها (بلوازن)، في حين تنعدم تقريبا في باقي المداشر. كما يسجل شبه غياب للمساكن التي تقل مساحتها عن 50 م^2، باستثناء الكوف الفوقي بنسبة ضعيفة (3%) (الشكل 4)، ما يدل على أن السكن القروي في المنطقة يتسم عموما بمساحات لا تعكس الضيق.

الشكل 4 مساحة المسكن القروي بعالية حوض سمير (%).

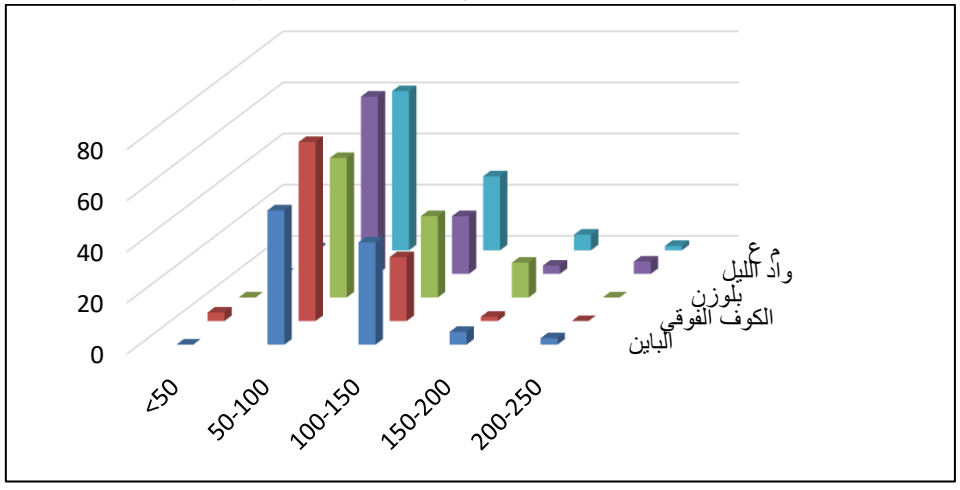

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عينة : 228.

يمكن تفسير تقلص مساحة المساكن القروية بالعديد من العوامل، من أبرزها : اعتماد البناء بالإسمنت المسلح، الذي يسمح بالانتشار العمودي للسكن، بدلا من التوسع الأفقي. ونظرا لتكلفة المرتفعة لهذه المواد، فإن الامتداد العمودي يشكل بديلا اقتصاديا، يقلل من المساحة المبنية لكل طابق. كما تلعب عوامل أخرى مثل ارتفاع أسعار الأراضي، وزيادة الطبقات السكنية، والمضاربات العقارية دورا في هذا التوجه نحو تقليص المساحات المبنية أفقيا.

3.2 طوابق المسكن القروي.

يظهر في المنظومة القروية أن 81% من الأسر تسكن في مساكن ذات مستوى أرضي، في حين تمثل المساكن التي تتوفر على طابق أول بـ 19% من إجمالي المساكن (الشكل 5).

يظهر التباين في عدد طوابق المساكن لدى الأسر القروية بحوض سمير، حيث تم تسجيل 85% من أسر الكوف الفوقي تقطن بمسكن أرضي، في حين سجلت أدنى نسبة من الأسر التي تقطن بمسكن أرضي في مدشر واد الليل بـ 73%، مما يعكس هيمنة واضحة لهذا النمط البسيط من المساكن، في الوقت نفسه نجد أعلى نسبة من الأسر تقطن بمسكن به طابقين أعلى نسبة للمساكن ذات الطابقين بـ 27% بمدشر واد الليل، مقابل أدنى نسبة من الأسر في الكوف الفوقي بـ 15% فقط. ويفهم من هذا التفاوت أن واد الليل قد تعرف نوعا من التحول في أنماط السكن مقارنة بباقي المناطق، بينما تظل الكوف الفوقي أكثر محافظة على الطابع التقليدي.

ويفسر اللجوء إلى التوسع العمودي، خاصة في المساكن الحديثة المبنية بالإسمنت المسلح، بالرغبة في زيادة عدد غرف المسكن بما يتلاءم مع حجم الأسرة واحتياجاتها، مع الحفاظ على تقليل مساحة الأرضية المستخدمة، خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأراضي وندرتها.

الشكل 5 عدد طوابق المسكن القروي بعالية حوض سمير (%).

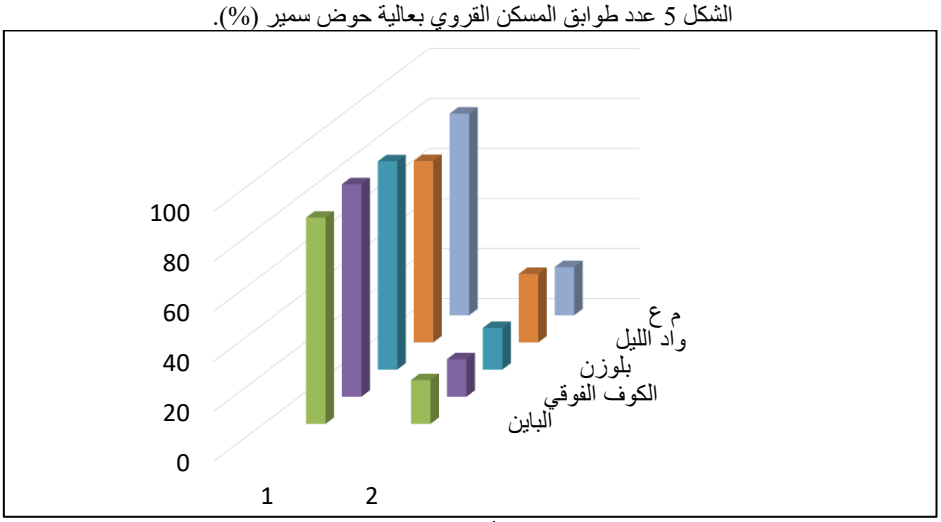

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عينة : 228.

3.3 عدد غرف المسكن القروي.

يتضح أن 57% من الأسر القروية تقطن في مسكن يقل عدد غرفه عن 4 غرف، في حين تسكن 39% منها في مسكن يتراوح عدد غرفه ما بين 4 و 7 غرف، و 4% تسكن في مسكن يتراوح عدد غرفه ما بين 7 و 10 غرف (الشكل 6).

يظهر التباين في عدد غرف المساكن بين الأسر القروية بحوض سمي. فنجد هيمنة الأسر التي تقطن بمسكن يتراوح عدد غرفة بين 1 و 4 بنسبة 72% بمدشر الكوف الفوقي، في حين سجلت أدنى نسبة من الأسر والتي تقطن في هذه الفئة من المساكن بمدشر الباين بـ 50%، مما يدل على هيمنة المساكن ذات الحجم الصغير. أما الأسر التي تقطن بمسكن عدد غرفه ما بين 4 - 7 غرف، فقد سجلت أعلى نسبة في مدشر بلوازن في ب 44%، بينما تراجعت هذه النسبة إلى أدناها في مدشر الكوف الفوقي بـ 28%، وبخصوص الأسر التي تسكن بمسكن عدد غرفه يتراوح ما بين 7 و 10، فقد سجلت الباين أعلى نسبة بـ 8%.

يقدر متوسط عدد الغرف في المسكن القروي بـ 4 غرف (HCP, 2014)، ويقدر متوسط عدد الأشخاص في الغرفة بالدواوير المدروسة بـ 2,2 شخص/غرفة. يومكن تفسير ذلك بالتحولات الديمغرافية، التي عرفتها المنطقة، خاصة بالنسبة للأسر التي تمتلك مساحات كافية من الأراضي الفلاحية أو الأنشطة الاقتصادية (تجارية، خدماتية، سياحية...) من شأنها أن تساهم في رفع المدخول، وبالتالي تمتاز مساكنها بتعدد غرفها.

الشكل 6 عدد غرف المسكن القروي بعالية حوض سمير (%).

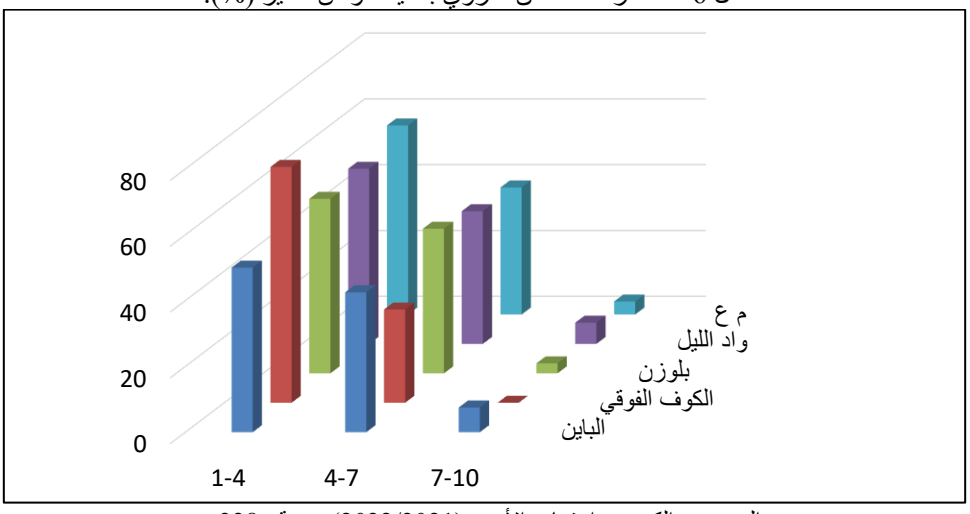

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عينة : 228.

3.4 ثمن المتر المربع بالمسكن القروي.

يختلف ثمن المسكن بوحدة المتر المربع في الوسط القروي بحوض سمير، حيث أظهرت نتائج الاستمارة أن ثمن م2 يقل عن 2500 د/م². يعود هذا السعر إلى مجموعة من العوامل، تشمل : خصائص البناية التقنية والتجهيزية، موقعها وموضعها بالنسبة للمرافق والتجهيزات المتاحة، بالإضافة إلى قوى العرض والطلب في السوق العقاري.

3.5 بيئة المسكن القروي ومرافقه.

يشكل المسكن القروي في حوض سمير جزءا أساسيا من النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة، حيث تعكس بيئة السكن جوانب الحياة اليومية للسكان وتفاعلهم مع المحيط الطبيعي. تتجلى خصوصيات هذا المسكن من خلال مكوناته الداخلية والخارجية، التي تتأثر بالعادات والتقاليد، بالإضافة إلى الإمكانيات الاقتصادية والبنية التحتية المتوفرة.

3.5.1 بيئة المسكن بالمنظومة القروية.

تعد بيئة المسكن القروي عنصرا أساسيا في تحسين جودة حياة السكان، حيث توفر الاستقرار والأمان وتؤثر مباشرة على الصحة النفسية والبدنية. كما تساهم في الحفاظ على الروابط الاجتماعية وتعكس نمط العيش المحلي. وتشكل بيئة السكن القروي أيضا أساسا للتنمية المستدامة إذا ما توفرت فيها البنى التحتية والخدمات الأساسية...

- ✓ **جودة المسكن القروي بحوض سمير.**

تساهم جودة البناء بشكل كبير في طول عمر المسكن، حيث أن 51% من المساكن القروية تتمتع بجودة بناء جيدة، بينما تمثل المساكن ذات الجودة المتوسطة 42%، أما المساكن ذات الجودة الضعيفة فتشكل 7% فقط (الشكل 7).

تعكس معطيات جودة بناء المسكن بالمنظومة القروية لحوض سمير تفاوتا بين المداشر. فقد سجل واد الليل أعلى نسبة من الأسر التي تسكن بمساكن ذات جودة بناء جيدة بـ 68%، ما يشير إلى تحسن نسبي في البناء مقارنة بباقي المداشر، بينما سجلت أدنى نسبة من الأسر في مدشر الكوف الفوقي بـ 40%، أما بالنسبة للأسر التي تقطن بمساكن ذات جودة بناء متوسطة، فقد بلغت أعلى نسبة بالكوف الفوقي بـ 60%، مقابل أدنى نسبة في واد الليل بـ 13%، فيما يتعلق بالمساكن ذات الجودة الرديئة في البناء، فقد سجلت واد الليل أعلى نسبة بـ 19% (الشكل 7).

وتحظى أغلب المساكن باعتناء جيد يصل إلى 85%، مقابل 14% تحصل على اعتناء متوسط، و 1% فقط تخضع لاعتناء ضعيف. ورغم انتماء المسكن القروي إلى الوحدة الجبلية، فإنه لا يواجه تهديدات ملموسة تتعلق بالهشاشة أو التدهور (الشكل 7).

يظهر التباين في درجة اعتناء الأسر القروية بمسكها في حوض سمير، حيث بلغت نسبة الأسر التي تعنتي بمسكنها جيدا 98% بمدشر الباين. في المقابل، أدنى نسبة اعتناء جيد سجلت في مدشر الكوف الفوقي بـ 65%. هذا المدشر سجل أيضا أعلى نسبة من الأسر التي تعتني بمسكنها بدرجة متوسطة بـ 35%، أما الأسر التي تهتم بمسكنها بدرجة ضعيفة فلا تمثل سوى 3% وذلك بمدشر بلوازن.

الشكل 7 جودة بناء المسكن القروي بحوض سمير ودرجة الاهتمام به وبعض تهديداته (%).

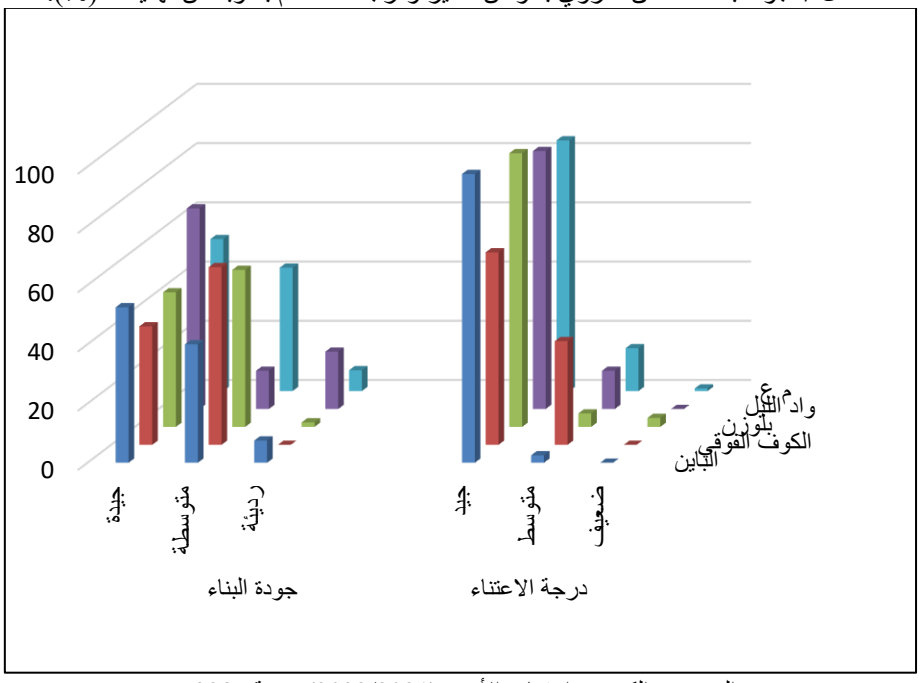

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عينة : 228.

يمكن تفسير هذه النتائج بعدة عوامل، أبرزها سهولة الولوجية وانفتاح المجال القروي على الساحل والمجالات المجاورة، بفضل الإمكانيات السياحية التي يتمتع بها، بالإضافة إلى ارتباطه الوثيق بالمحيط الجهوي والإقليمي، وتنوع الأنشطة الاقتصادية كالزراعة (خصوصا الأشجار المثمرة) والسياحة.

ولم تخضع معظم المساكن بعالية الحوض لتصاميم قبلية أو تخطيطية منظمة، بل كانت تخضع، أساسا، لإرادة صاحب المسكن والمعلم المشرف على البناء، لا سيما قبل صدور قانون التعمير الخاص بالأرياف.

✓ **تهوية وتشميس المسكن القروي جيدين بحوض سمير.**

نظرا لاتساع المساكن القروية وتباعدها النسبي عن بعضها، واعتمادها، بشكل رئيسي، على الطابق الأرضي، فإنها تتميز بتهوية جيدة وتعرض كامل لأشعة الشمس بـ 100% (نتائج الاستمارة الميدانية). إضافة إلى ذلك، يتمتع محيطها بنظافة تامة وغياب كامل للضوضاء، مما يساهم في توفير بيئة سكنية صحية ومريحة.

3.5.2 التجهيزات الداخلية للمسكن القروي.

تتوفر مساكن الأسر القروية على مختلف وسائل الراحة الأساسية، مثل المطبخ والمرحاض والحمام، بنسب متفاوتة.

✓ **المسكن القروي بحوض سمير بمرحاض وحمام.**

جميع الأسر القروية تمتلك مرحاضا داخل المسكن، وهي نسبة مماثلة لتلك المسجلة في إحصاء 2014. ورغم وجود 50% من المساكن الحديثة ضمن كافة المداشر، فإن نسبة المساكن

التي تحتوي على حمام لا تتجاوز 3% فقط. ويرجع ذلك إلى عدم خضوع تشييد هذه المساكن لتصاميم عمرانية حديثة تأخذ بعين الاعتبار تجهيزات الحمام (الجدول 4).

✓ **المسكن القروي بحوض سمير بمسخن ماء ومكيف.**

أقل من 1% من المساكن تفتقر إلى مسخن ماء ومكيف هواء، ويرتبط ضعف نسبة وجود مسخن الماء بعدم الربط بشبكة المياه. أما ضعف انتشار المكيفات في المسكن القروي العصري، فيفسر بمحدودية الدخل. مما يشير إلى أن ليس كل الأسر القروية قادرة على توفير هذا الجهاز، رغم أهميته، ولا تزال العديد من الأسر تعتمد على الوسائل التقليدية للتبريد (الجدول 4).

✓ **وسائل الاتصال بالمسكن القروي بحوض سمير.**

تأثرت أسر المسكن القروي، بشكل واضح، باستعمال وسائل الاتصال الحديثة، حيث أصبح وجود الهاتف المحمول في المنزل أمرا ضروريا. ويلاحظ أن استخدام الهاتف المتنقل بين الأسر القروية يضاهي معدله في الأسر الحضرية. أما نسبة ربط المساكن القروية بشبكة الإنترنت فتبقى نسبة منخفضة، ويعتبر استعمال الإنترنت لأغراض الاتصال نادرا (الجدول 4).

الجدول 4 تجهيز المساكن بحوض سمير ببعض المعدات الإلكترونية (%).

المداشر	ثلاجة	صحن هوائي	حاسوب	إنترنيت	هاتف ثابت	هاتف نقال	مذياع	تلفاز
الكوف الفوقي	77,0	73,2	0,0	0,0	0,0	83,2	50,4	83,2
الكوف السفلي	86,2	80,0	0,0	0,0	0,0	87,7	95,4	90,0
واد الليل	57,0	62,3	2,3	1,5	0,0	59,2	11,5	73,8
العنصر	1,0	43,6	0,0	0,0	0,0	50,5	70,1	53,6
واد الزرجون	90,6	90,6	0,0	0,0	0,0	90,6	62,3	88,7
بلوازن	50,4	67,7	0,0	0,0	0,8	56,9	56,6	80,0
الباين	81,7	81,7	1,4	1,4	2,9	80,3	14,1	93,0

المصدر : الكريني بالاعتماد على معطيات الاحصاء الوطني، 2014.

يظهر تزايد ملحوظ في استعمال تجهيزات الاتصال بالمجال القروي، مقارنة مع إحصاء 2014. فعلى سبيل المثال، تجاوزت نسبة استخدام الهاتف النقال في عمليات الاتصال 98% في المداشر المدروسة، مقابل نسب أقل بكثير سجلت في الإحصاء السابق، حيث بلغت نسبة الأسر التي تستخدم الهاتف النقال في العنصر 50%، وفي الكوف الفوقي 89,2%.

✓ **مصدر طاقة الطبخ بالمسكن القروي بحوض سمير.**

إن 63% من الأسر القروية تستخدم الغاز كوسيلة رئيسية للطبخ، في حين يعتمد الثلث المتبقي على خليط من مصادر الطاقة، مثل الحطب إلى جانب الغاز (نتائج الاستمارة الميدانية). يرجع استعمال الأسر للحطب أو الغاز، أو مزيج منهما، إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها حجم الأسرة، وقرب المداشر من الغابات، ومدى انفتاحها على الأنشطة العصرية كالسياحة، ومستوى الولوجية، بالإضافة إلى مستواها المعيشي. فكلما زادت الحاجة، ازداد الضغط على الموارد الغابوية، خصوصا في ظل ظروف مناخية، واجتماعية، واقتصادية صعبة.

أما ارتفاع نسبة استعمال الغاز، فيعود بشكل رئيسي إلى تقلص المساحات الغابوية، وبداية انفتاح المناطق القروية على سافلة الحوض السياحية، وتأثرها بقربها من المجالات الحضرية الكبرى. كما أن تزايد نسبة السكن العصري يدفع الأسر إلى استخدام الغاز كطاقة بديلة، للحفاظ على نظافة المظهر الداخلي للمسكن وتفادي التلوث الناتج عن الدخان.

استنتاج :

يتوقع أن يساهم تزايد استعمال الغاز في الطبخ والأغراض المنزلية الأخرى بالجيومنظومات القروية، بشكل جزئي، في التخفيف من الضغط على المنظومة الغابوية. غير أن وتيرة تدهور هذه المنظومة تبقى مرتفعة ومستدامة، نتيجة عوامل أخرى متشابكة، أبرزها الرعي الجائر وعمليات الاجتثاث المتكررة للغابات.

3.5.3 المرافق والتجهيزات الخارجية للمسكن القروي بحوض سمير.

3.5.3.1 المرافق الخارجية للمسكن القروي.

يعد المسكن القروي عنصرا وظيفيا متعدد الأبعاد، حيث تتجلى أهميته في اتساع مساحته واحتوائه على مرافق خارجية تستغل لأغراض فلاحية، أو سياحية، أو تجارية، أو للصناعة التقليدية. غير أن 4% فقط من هذه المساكن تضم محلا موجها للسياحة، و 2% تحتوي على فضاء مخصص للصناعة التقليدية، في حين لا تتجاوز نسبة المساكن التي تتوفر على محل تجاري 1%. ويعكس ضعف حضور هذه الأنشطة داخل المنظومة القروية، رغم انفتاحها المجالي على السافلة الحضرية والسياحية، هيمنة النشاط الفلاحي كوظيفة أساسية للمسكن القروي (الشكل 8).

- ✓ **المسكن القروي بحوض سمير بشرفة.**

تسجل محدودية حضور الشرفات في المساكن القروية، حيث لا تتعدى نسبة المساكن التي تتوفر عليها 17%، وهي مرتبطة، أساسا، بالبنايات العصرية، التي تتكون من طابق أو طابقين (الشكل 8).

يظهر أن أغلب الماكن بكافة المداشر المدرسة لا تتوفر على شرفة للتهوية، حيث تبلغ أكبر نسبة الأسر التي يتوفر مسكنها على شرفة بمدشر واد الليل بـ 24%، وأدنى نسبة من الأسر التي بمسكنها شرفة توجد مدشر الباين بـ 13%.

- ✓ **المسكن القروي بحوض سمير بمستودع سيارة.**

يغيب مستودع السيارة عن 86% من المساكن القروية، في حين يتوفر عليه 14% فقط. ويعد توفر هذا المرفق مؤشرا على نوع من التحسن المعيشي وارتفاع القدرة الشرائية لبعض الأسر القروية، حيث أضحت السيارة تمثل أولوية لعدد متزايد منها. وهنا لم يؤخذ بعين الاعتبار عنصر التخطيط الحضري الذي يمنعه عن مجموعة من التجزئات السكنية (الشكل 8).

نظرا لتوفر أغلب المساكن بالمداشر على حديقة أو بستان، فإن وجود مستودع للسيارة بالمسكن يسجل حضور ضعيف، حيث أدنى نسبة من المساكن التي بها مستودع للسيارة سجلت بمدشر الكوف الفوقي بـ 5% وأعلاها بمدشر بلوازن بـ 20%.

- ✓ **المسكن بحديقة بحوض سمير.**

بالنظر إلى طابعها القروي، فإن العديد من المساكن تكون محاطة بحقول أو فضاءات فلاحية. ويتم، في بعض الأحيان، تخصيص جزء منها كحديقة أو بستان، ما يضفي طابعا وظيفيا وجماليا على محيط المسكن. على المستوى المجالي بين المداشر، يظهر التقارب في توفر المسكن على حديقة، حيث بلغت نسبة المساكن التي تتوفر على حديقة 78% بمدشر الكوف الفوقي، وأدناها بمدشر واد الليل بـ 56% (الشكل 8).

الشكل 8 المرافق والتجهيزات الخارجية للمسكن القروي (%).

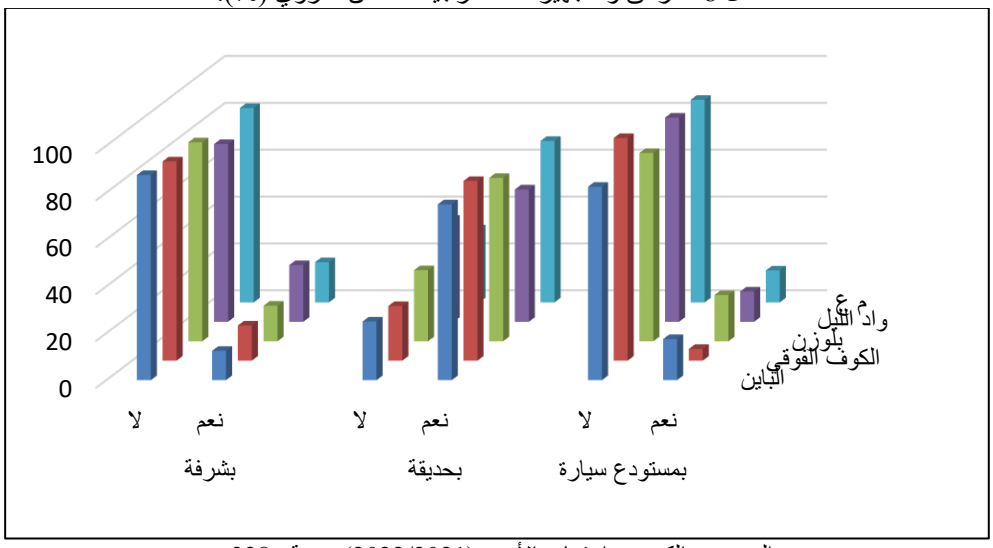

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عينة : 228.

✓ **المسكن القروي بمحل للصناعة التقليدية أو بمحل للسياحة أو بمحل للتجارة.**

يظهر ضعف تواجد المحلات الوظيفية التي تساهم في الرفع من مداخيل الأسر القروية بالحوض، حيث أزيد من 95% من المساكن لا تتوفر على محل للسياحية أو للصناعة التقليدية أو للتجارة، فعلى المستوى المجالي يتضح التقارب بين المداشر في تواجد أحد المحلات بالمسكن القروي، حيث نجد 7,5% من مساكن مدشر الباين و 6% من مساكن مدشر بلوازن هي التي تتوفر على محل للتجارة وباقي المداشر بنسب ضعيفة، كما تم تسجيل ضعف نسبة المساكن التي بها محل موجه للخدمات السياحية، حيث أعلى النسب تواجدت بمدشر بلوازن بـ 3%، في نفس الوقت يظهر ضعف المساكن التي بها محل للصناعة التقليدية، حيث أعلى النسب تواجدت بمدشر واد الليل بـ 5% (الشكل 9).

الشكل 9 المسكن بمحل للتجارة أو للسياحة أو للصناعة التقليدية.

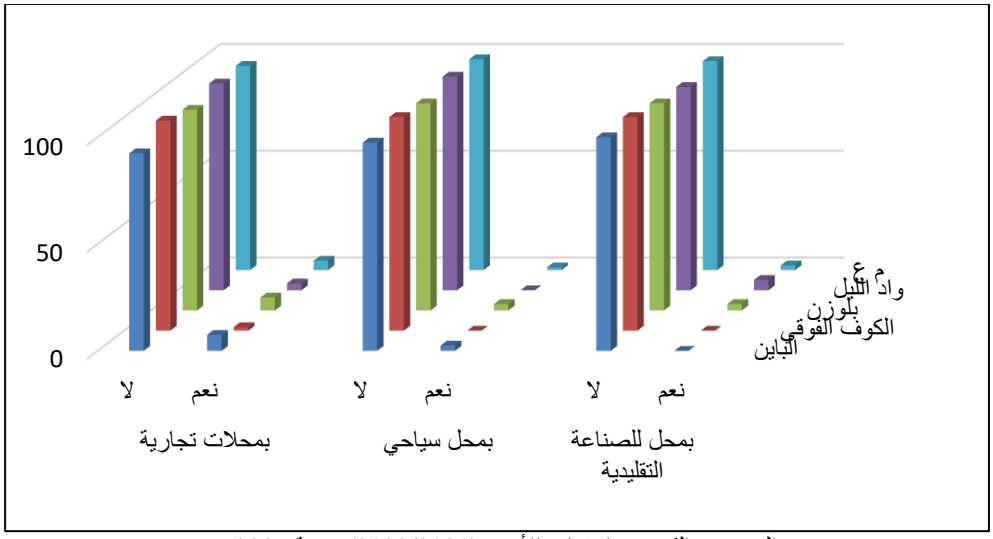

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عينة : 228.

يشكل ضعف تواجد المحلات السياحية والتجارية، إلى جانب تراجع الصناعة التقليدية في العالم القروي، أحد أبرز العوامل المؤثرة سلبا على مداخيل الأسر القروية بالمنطقة. فغياب هذه الأنشطة الاقتصادية يحد من فرص الشغل والدخل، خصوصا لدى فئات مهمة من المجتمع القروي (النساء والشباب)، الذين يعدون الفاعلين الأساسيين في مجال الصناعة التقليدية. كما أن ضعف البنية التجارية والسياحية يسهم في ركود النشاط الاقتصادي المحلي ويفقد المنظومة القروية للحوض القدرة على استقطاب الزوار واستثمار مؤهلاتها الطبيعية والثقافية. هذا الوضع يؤدي إلى تفاقم الهجرة نحو المدن، ويعزز من التفاوتات المجالية. بناء عليه، فإن تعزيز البنية التحتية السياحية والتجارية، وتشجيع الصناعة التقليدية عبر دعم التعاونيات والمبادرات المحلية، يعد من الضرورات الأساسية للنهوض بأوضاع الأسر القروية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة.

3.5.3.2 ربط المسكن القروي بحوض سمير بالكهرباء والماء الشروب.

✓ **ربط المسكن القروي بالكهرباء.**

بذل المغرب مجهودا كبيرا لتحقيق تقدم ملموس في مجال التغطية الكهربائية، سواء بالوسطين الحضري أو القروي، رغم ما تعرفه العديد من المجالات الريفية من صعوبات تتعلق بالولوجية وتشتت الساكنة. وقد استفاد هذا الورش من دعم منظمات دولية (حكومية وغير حكومية)، حيث تم إعداد مجموعة من البرامج الوطنية للكهربة القروية، بهدف تحسين استفادة الساكنة، حتى في المناطق القروية، من هذه الخدمة الأساسية.

ويظهر أن جل الأسر القروية تعتمد على الشبكة العمومية في إنارة مساكنها، ولم يعد الربط بشبكة الكهرباء مقتصرا على الوسط الحضري، إذ بلغت نسبة ربط المسكن على مستوى الجهة (95,6%)، وعلى مستوى الإقليم (85,2%) (إحصاء 2014). كما لم تسجل وسائل أخرى تعتمد في إنارة المسكن القروي، مما يؤكد شمولية الربط الكهربائي واتساع تغطيته بالمنظومة القروية.

✓ **مصدر الماء الشروب في المسكن القروي.**

رغم الانتشار المتزايد للسكن العصري بالمجال القروي لحوض سمير، فإن جميع الأسر لا تزال تعتمد بشكل كلي على السقايات المائية، حيث تجمع مياه العيون في صهاريج كبرى، تربط بسقايات مائية موزعة على مختلف أحياء المداشر. وقد أشارت نتائج إحصاء 2014 إلى أن كافة المداشر المعنية بالاستمارة غير مرتبطة بالشبكة العمومية للماء، ما يدل على أن الدولة لم تتمكن بعد من تعميم الربط بهذه الخدمة الحيوية في الوسط القروي للحوض.

في المقابل، فإن الاعتماد على ماء السقايات يفرض ضرورة العناية به، وتوفير الشروط الصحية أثناء السقي والنقل والحفظ.

✓ **سقي الماء وبعده بحوض سمير.**

رغم المجهودات المبذولة من طرف الجماعات الترابية ووكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال، إلى جانب جمعيات المجتمع المدني، في إصلاح وترميم عدد من العيون والسقايات المائية، إلا أن فئة من الأسر القروية لا تزال تعاني من خصاص حاد في التزود بهذه المادة الحيوية. ويضطر العديد منها إلى التنقل لمسافات طويلة من أجل جلب الماء، سواء من العيون أو من السقايات، ما يشكل عبئا يوميا، خاصة على النساء والأطفال.

ويظهر أن 88% من الأسر لا تبعد عن مصدر الماء سوى مسافة تقل عن 200 م، في حين أن 12% منها تضطر لقطع مسافة تفوق 300 م (يظهر التشابه بين المدشر على مستوى بعد سقي الماء في المنظومة القروية لحوض سمير، حيث أن جل الأسر بكافة المداشر يبعد عنها مصدر الماء بـ 300م (الشكل 10).

الشكل 10)، وهو ما يعكس التفاوت المجالي في الولوج إلى الماء الشروب بالمجال القروي.

يظهر التشابه بين المدشر على مستوى بعد سقي الماء في المنظومة القروية لحوض سمير، حيث أن جل الأسر بكافة المداشر يبعد عنها مصدر الماء بـ 300م (الشكل 10).

الشكل 10 بعد سقي الماء (م) بالمجال القروي بحوض سمير (%)

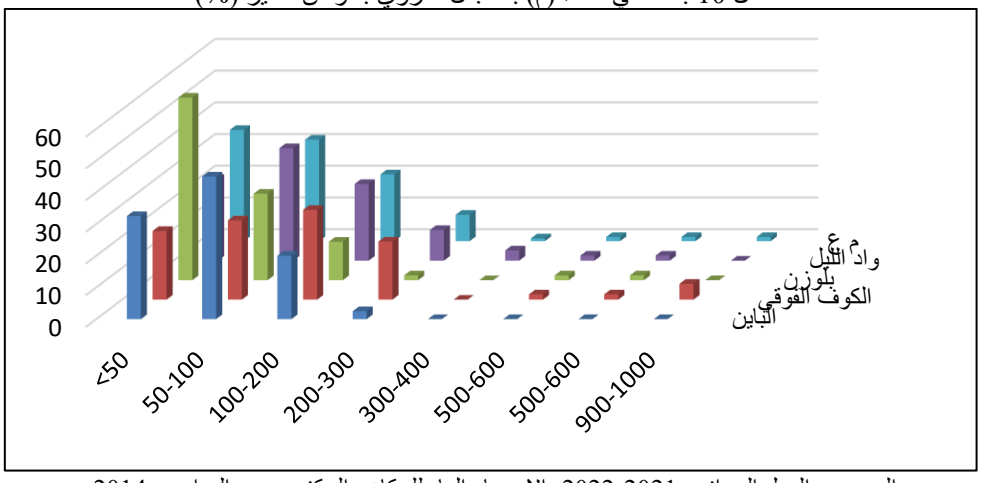

المصدر : العمل الميداني، 2021-2022، الإحصاء العام للسكان والسكنى حسب الدواوير، 2014.

على العموم، تعد المسافة الفاصلة بين المسكن ومصدر الماء قصيرة نسبيا، إلا أن الصعوبة لا تكمن في البعد الجغرافي، بل في الكمية التي يتعين جلبها، والوتيرة اليومية لهذه العملية، إلى جانب الجهد البدني المبذول والوقت المهدور، فضلا عن الحاجة إلى الانتظام والانضباط في أداء

هذه المهمة، مما يجعلها عبئا حقيقيا على الأسر القروية. ويعكس استمرار اعتماد المداشر على السقايات وغياب الربط بالشبكة العمومية للماء ضعفا في مؤشرات التنمية القروية، ويظهر محدودية تدخل السياسات العمومية في تحسين شروط العيش به.

✓ **وسيلة نقل الماء والمسؤول عن سقيه بالمجال القروي لحوض سمير.**

يسند سقي الماء في الغالب إلى البالغين بنسبة 86%، مقابل 13% تسند فيه للصغار أو يتقاسمها الكبار والصغار معا. مجاليا، فيما يتعلق بمسؤولية سقي، يظهر غلبة الكبار في تنفيذ هذه المهمة، حيث بلغت نسبتهم 100% بمدشر الكوف الفوقي وما بين 80 و 83% في باقي المداشر، بالمقابل نجد أن نسبا من مهمة سقي الماء يتقاسمها الصغار والكبار (كلاهما)، إذ بلغت نسبتهم 17% بمدشر الباين وبلوازن (الشكل 11).

ويؤثر تكليف الأطفال بجلب الماء سلبا على مستوى تمدرسهم، خاصة إذا كانت المسافة بين المسكن ومصدر الماء طويلة. كما أن انخراطهم في هذه المهمة يطرح إشكالات، تتعلق بجودة المياه وسلامتها الصحية، بسبب نقص الخبرة في غسل وملء آنية السقي، فضلا عن تعريضهم لمخاطر تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية (الشكل 11).

أما من حيث وسائل جلب الماء، فيغلب استعمال الأنبوب البلاستيكي بـ 54%، حيث يربط صنبور السقاية مباشرة بالمسكن عبر أنبوب. بينما تعتمد 40% من الأسر على نقل الماء بالأيدي، في حين تلجأ 5% إلى استعمال الدواب (الشكل 11).

يظهر الاختلاف بين المداشر في وسيلة نقل الماء المعتمدة. يعتمد الكوف الفوقي بشكل كبير على الأنابيب بـ 75%، في حين أن أسر مدشر بلوازن تفضل نقل الماء بالأيدي بـ 59%. أما مدشري الباين وواد الليل، فيتسمان بتوزيع أكثر توازنا بين الأيدي والأنابيب، مع اعتماد أقل بكثير على الدواب في جميع المداشر، حيث لا تتجاوز نسبتها 10%، مما يعكس تراجع استعمال الوسائل التقليدية في نقل الماء. بوجه عام، يتفاوت نمط استخدام وسائل النقل حسب توفر الإمكانيات ومستوى التطور في كل مدشر (الشكل 11).

الشكل 11 وسيلة نقل الماء والمسؤول عن السقي بحوض سمير (%).

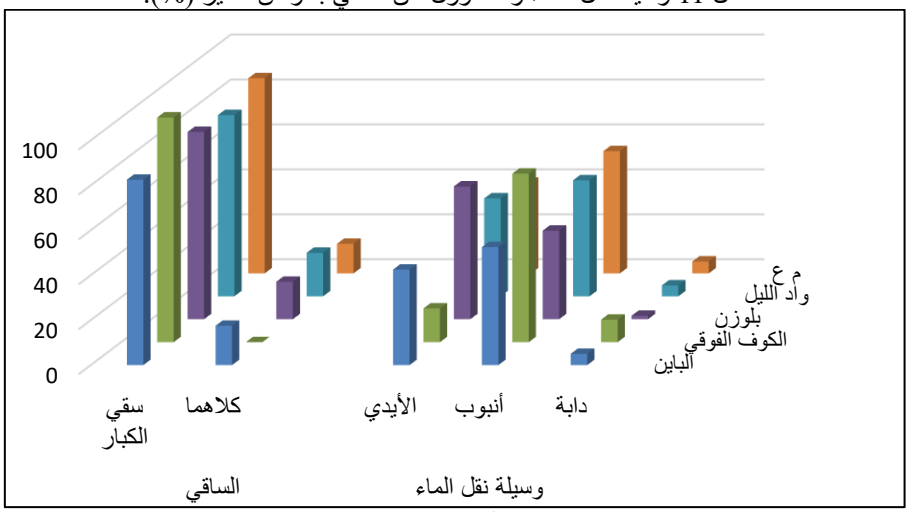

المصدر : الكريني، استمارة الأسرة (2022/2021)، عدد العينة 228.

إن استخدام الأنابيب البلاستيكية أو الاستعانة بالدواب في جلب الماء نحو المسكن، يساهم

في التخفيف من العبء اليومي المرتبط بهذه المهمة، سواء من حيث الجهد البدني أو الزمن المستغرق. غير أن استمرار 40% من الأسر في اعتماد الأيدي كوسيلة رئيسية لنقل الماء، يعكس استمرار الطابع الشاق لهذه العملية. ويتضاعف هذا العبء، خصوصا، عندما تكون المهمة موكولة للنساء أو الأطفال، بالنظر إلى طبيعة المسالك، التي غالبا، ما تكون وعرة وصعبة الولوجية، مما يزيد من حدة الضغط الجسدي والنفسي المرتبط بالحصول على هذه المادة الحيوية.

الخاتمة.

يشكل المسكن القروي، بحوض سمير، عنصرا بنيويا أساسيا لفهم التحولات العميقة، التي تعرفها هذه المنظومة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية. فالمسكن ليس مجرد فضاء مادي للإيواء، بل هو تعبير مجالي عن نمط عيش الساكنة القروية، ومرآة تعكس علاقاتها الاجتماعية، وأنشطتها الاقتصادية، ودرجة ارتباطها بالوسط الطبيعي، الذي تعيش فيه. كما يجسد المسكن القروي حصيلة تفاعل تاريخي طويل بين الإنسان ومحيطه، حيث تم تصميمه وبناؤه بما يتلاءم مع الخصائص الطبوغرافية والمناخية والبيئية للمنطقة، مستعملا في الغالب مواد محلية وتقنيات تقليدية تعكس ثقافة البناء القروي المتوارثة عبر الأجيال.

غير أن هذا النمط السكني التقليدي أصبح اليوم يواجه تحديات متزايدة بفعل التحولات المجالية والاقتصادية، التي يعرفها حوض سمير، خاصة في ظل دينامية الانفتاح السياحي المتسارعة، التي تشهدها المناطق الجبلية الساحلية بالمغرب. فقد ساهمت السياحة، إلى جانب تحسن البنية التحتية وولوج الخدمات الأساسية، في إحداث ضغط متزايد على المجال القروي، مما أدى إلى إعادة تشكيل أنماط السكن ووظائفه. وأمام هذا الوضع، لم يعد المسكن القروي محافظا على خصائصه التقليدية الصرفة، بل دخل في مرحلة انتقالية، اتسمت بظهور أشكال سكنية هجينة تمزج بين الطابع القروي الأصيل والخصائص الحضرية الحديثة.

وقد تجلت هذه التحولات في عدة مظاهر، من بينها اعتماد مواد بناء عصرية، بدل المواد التقليدية، وتوسيع حجم المساكن وزيادة عدد الغرف، وتحسين التجهيزات الداخلية، كالمرافق الصحية وشبكات الماء والكهرباء، إضافة إلى تغير استعمالات الفضاء السكني ذاته. كما لم يقتصر التغير على البعد المادي فقط، بل شمل أيضا الدور الاجتماعي للمسكن داخل الأسرة والمجتمع المحلي، حيث انتقل من فضاء متعدد الوظائف يجمع بين السكن والإنتاج الفلاحي وتربية الماشية، إلى فضاء يغلب عليه الطابع الاستهلاكي والتمثيلي، يعكس المكانة الاجتماعية والانفتاح على أنماط عيش جديدة.

وعليه، فإن دراسة المسكن القروي بحوض سمير تكتسي أهمية خاصة، باعتبارها مدخلا أساسيا لفهم ديناميات التحول المجالي والاجتماعي، التي يعرفها هذا المجال، ولتحليل آثار السياحة والعولمة المحلية على الهوية القروية، وعلى استدامة أنماط العيش التقليدية، في مواجهة التحولات المعاصرة.

المصادر والمراجع

بالعربية

برنامج كوكل أورت وبرنامج ساس بلانيت، 2024/07/30.

الاكحل المختار، 2004 - دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية : حالة هضبة بنسليمان، كتاب، المغرب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 349 ص.

أوكيناز عبد الكريم، 2021 - تهيئة حوض واد أوريكا بالأطلس الكبير الغربي، مقاربة نسقية، أطروحة لنيل الدكتوراه في الجغرافية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، المغرب، 477 ص.

بوهلال عبد السلام، 2016 - التحولات الحديثة للسكن القروي بالريف الأوسط، مقالة، المغرب، مجلة تدغين للأبحاث الأمازيغية والتنمية، 17 ص.

الكرزازي موسى، 2006 - السكن الريفي (الفلاحي) في علاقته بالضغط الديمغرافي بالقطاع المسقي بالغرب وعواقبه، أعمال الندوة العلمية : السكن القروي - التحولات وآفاق، المغرب، منشورات كلية الآداب جامعة محمد الخامس صص 11-31.

الكريني عادل، 2025، حوض سمير (عمالة المضيق –الفنيدق) : دراسة نسقية، أطروحة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الانسانية –مرتيل، 432 ص.

المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، الاحصاء العام للسكان والسكنى، 2004 و 2014.

المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، النشرة الاحصائية لجهة طنجة تطوان الحسيمة، 2017.

المراجع بالفرنسية

LEBEAU R., 1992 - Les grands types de structures agraires dans le monde. Annales de Géographie, t. 101, n°565, France, pp. 354-355.

NABIL L., 2006 - Le Rif Nord-Ouest et les politiques d'aménagement. Thèse d'Etat, soutenue à la FLSH Tétouan, 3 T, Tétouan, Maroc, 1034 p, Thèse.

NABIL L., 2016 - Pour un modèle d'enquête d'aménagement systémique. Revue AFN Maroc N° : 19-20 Décembre 2016, Tétouan, Maroc, pp. 46-83.

NABIL L., 2016 - Techniques de saisie et de traitement de l'enquête en base de données. Revue AFN Maroc N° : 19-20 Décembre 2017, Tétouan, Maroc, pp. 84-101.

فهرسة المواضيع

المسكن القروي بالحوض النهري سمير _____ ***1***
المقدمة. _____ ***3***
1 المنهاج المعتمد. _____ ***5***
1.1 اعتمدنا المنهاج النسقي. _____ **5**
1.2 الاستمارة. _____ **5**
1.3 تحديد نوع وحجم العينة. _____ **7**
1.4 ملء ومعالجة قاعدة معطيات الاستمارات السوسيو-اقتصادية. _____ **7**
2 المسكن القروي بحوض سمير. _____ ***7***
2.1 التطور المجالي للمسكن القروي. _____ **8**
2.1.1 السكن القروي المتجمع المتراص. _____10
2.1.2 المسكن القروي المشتت. _____11
2.2 تاريخ بناء المسكن القروي وتجهيزاته الداخلية ومرافقه الخارجية. _____ **12**
2.2.1 تاريخ بناء المسكن القروي. _____12
2.2.2 صفة حيازة المسكن القروي. _____15
2.2.3 أنواع المسكن القروي. _____16
3 خصائص المسكن القروي بعالية حوض سمير. _____ ***17***
3.1 مساحة المسكن القروي. _____ **17**
3.2 طوابق المسكن القروي. _____ **18**
3.3 عدد غرف المسكن القروي. _____ **18**
3.4 العقار : ثمن المتر المربع بالمسكن القروي . _____ **19**
3.5 بيئة المسكن القروي ومرافقه. _____ **19**
3.5.1 بيئة المسكن بالمنظومة القروية. _____20
3.5.2 التجهيزات الداخلية للمسكن القروي. _____21
الخاتمة. _____ ***28***